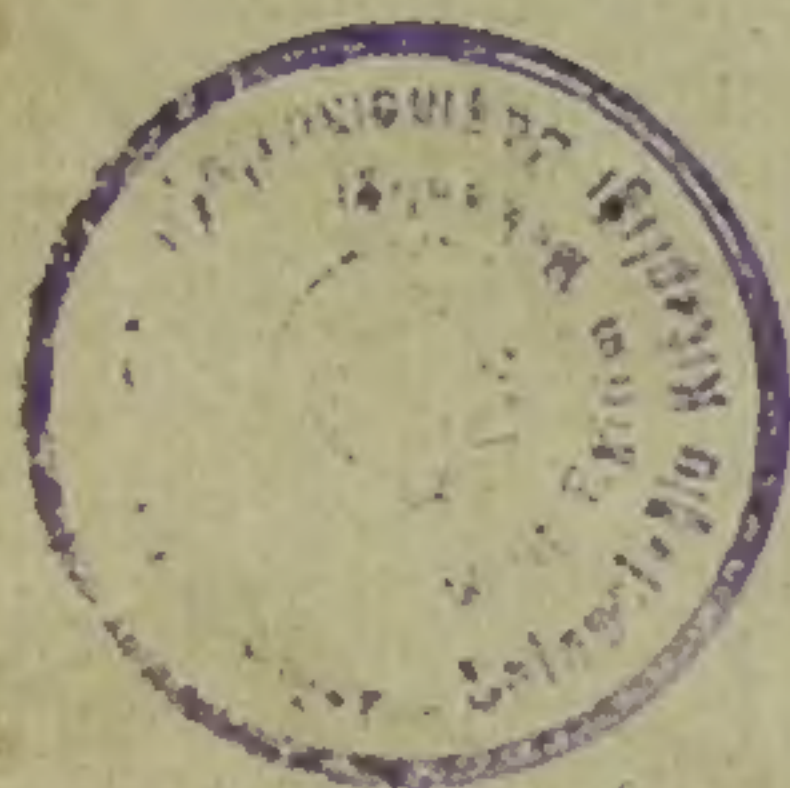




شرط اعتبار الكمية او الكيفية او مادته بان يقع المقدمه
 والمطلوب شيئا واحداً لكن الالفاظ مترادفة كقولك كما
 انك بشر وكما بشر ضاكن فكما انك ضاكن او كاذبة
 شبيهة بالصادقة بجهة اللفظ كقولك لصوره الفرس النقيش
 على الخيط هذا فرس وكذا فرس صراخ ينتج ان هذه الصورة
 صالحة او من جهة المعنى لعدم مراعات وجود الموضوع في الوجود
 كقولك كما انك فرس فهو انك وكما انك فرس فهو فرس
 لينتج ان بعض الان فرس وبوجه الطبيعة مكان الكلية
 كقولك الان حيوان والحيوان جسم ينتج ان الان جسم
 وافضل الامور الذميمة مكان العينية وبالعكس وبكيفية مراعات
 كما ذكره لثلايق في الاغلاط وتسمى استعمال المغالطة في
 ان قابله بالحكم وتسمى عيباً ان قابله بالجذر البحث الكثرة
 في اجزاء العلوم وهي موضوعات وفروعها ومبادئ وهي حدود
 الموضوعات وجزاؤها واعراضها الذاتية والمقدمات الغير البنية
 بنفسها الى حدودها عيسى الوضع كقولك ان كسباً بين كم نقطتين
 بخط مستقيم وان نقول باي بقية وعلمك نقطة شئت دائرة
 والمقدمات البنية بنفسها كقولك المقادير التي لمقدارها



77/6

Etlevmaniye U. Kütüphanesi

İzmir

302

متبادلة ومساوية القضايا التي يطلب نسبة محمولها الى اعمدها
 في ذلك العلم وهو عارضا قد يكون موضوع العلم كقولنا كم مقدار
 اما مشاركا لا في اوصاف بل في ذاته كقولنا
 كم مقدار وطول النسبة فهو ضلعي ما يحيط به الطرفان وقد
 يكون نوعه كقولنا كم خط يمكن تقصيفه وقد يكون نوعه من
 ذاته كقولنا كم فطاق اعلى فطاقان زاويتي جيبية قائمتان
 او متساويتان لهما وقد يكون عارضا ذاتيا كقولنا كم مش
 فان ذواياه مساوي للقائمتين واما محمولها فتارة في موضوع
 عارضا لا متعلق اذ يكون في الشيء مطلوباً بشيئته لا بالبرهان
 وليكن هذا من الكلام في هذه المسألة انتم الكسبيون ا
 الملك الوهاب في يوم جمعة في وقت الظهر في بلدة الكليسي في مدينة
 حلب في يد ابي عبد الله بن علي بن عوف الله اولاديه واحصه اليها واليه

اجبى

سنة ١١٦٨

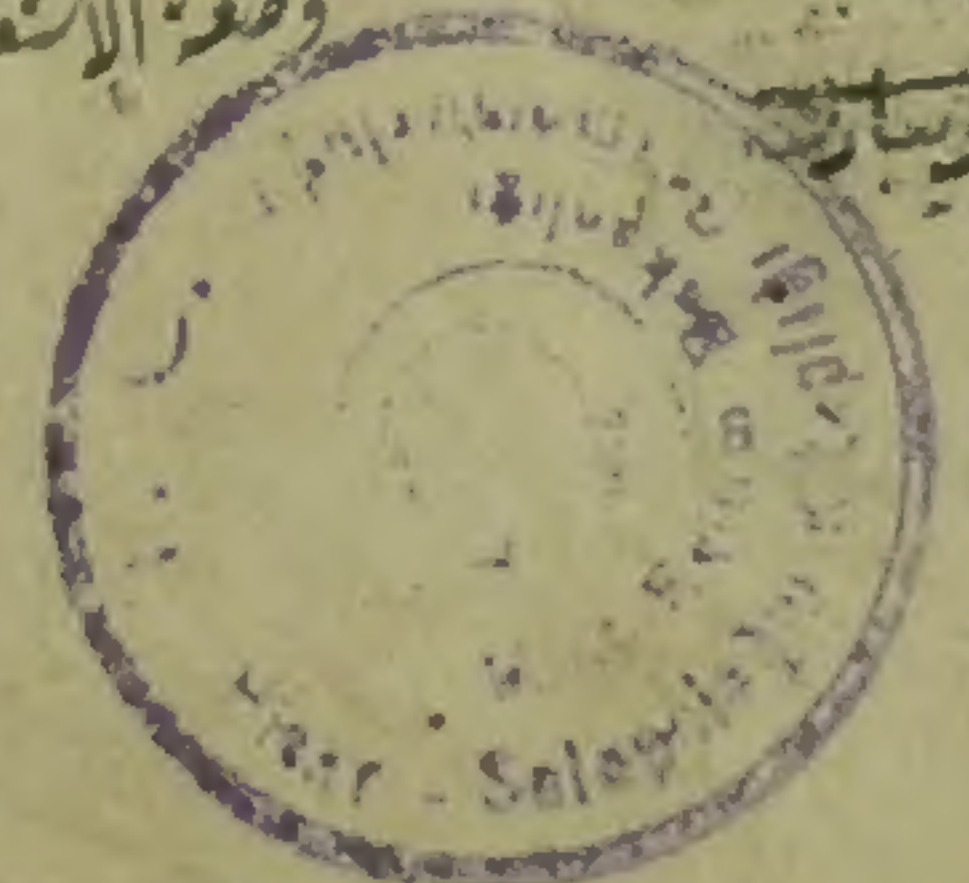
جل

المسلم

هذا الكتاب هدى

عند المصنف لا عند غيره فانها عند غيره ثلثة اقسام ما يكون الباع ان جميع
 افراد تجيبه حقيقه وهو مذهب الطبيب وثانها الانقسام الى الاستفارة
 المفرقة والحقيق وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثها كونها
 الباع للاستفارة تجيبه وهو مذهب السكاكي ورابعها الانقسام الى الحقيقه
 والتجيبه وهو مختار القاصدين الصانع
 صفة التلخيص هو الاشارة الى فقه او شعر او امر غريب من شذوذ نحو وصفه
 الاستفراجه وهو اخذ الطرف الذي لا يأخذ غيره والالتفات وهو
 الالتفات من الغائب الى المصطاب او بالعكس ومن الغائب الى الكلم
 الى التكلم او بالعكس او من المخاطب الى المتكلم او بالعكس
 الاصل لان الذي ذهب اليها علم اسم الرحمن الرحيم
 عند متاعنا في الاحتمالات التي ذهب اليها علم البيان في مرتبة الملكيه
 عنده اي عند المصنف لا عند غيره فانها عند غيره ثلثة اقسام الباع
 اي جميع افراد التجيبه حقيقه وهو مذهب الطبيب وثانها الانقسام
 الى الاستفارة المفرقة والحقيقه وهو مذهب صاحب الكشاف و
 ثالثها كونها الباع للاستفارة تجيبه وهو مذهب السكاكي ورابعها الانقسام
 الى الحقيقه والتجيبه وهو مختار القاصدين الصانع

هذا كتاب هدى



صفة التلخيص هو الاشارة الى فقه او شعر او امر غريب من شذوذ نحو وصفه
 الاستفراجه وهو اخذ الطرف الذي لا يأخذ غيره والالتفات وهو
 الالتفات من الغائب الى المصطاب او بالعكس ومن الغائب الى الكلم
 الى التكلم او بالعكس او من المخاطب الى المتكلم او بالعكس

3119

هذا كتاب حسن

ملك جوز قري خليل حافظ

Handwritten signature or note in blue ink at the top left.

(حسيني)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانساء وعلمه البيان وجعله زينة الى معرفة
 وقايق القرائن والصلوة والسلام عما من عجز عن ادراك مقاماته عقول
 العقلاء وكل من بيا حالته السنية فحول الملبأ وعطاله واصحابه
 الواصلين الى الله الواحد الذي لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضمعة في الدلائل
 متباينة عن التشبيه والقوية **وبسم** فله حواشي على الشرح المنسوب الى المؤلف
 المكرم والاسناد المجمع مولانا عصام الدين ابراهيم اذ حله الله جنة النعيم
 على رسالة الاستعانة للموطأ المحقق والبرهان الموفق مولانا الى القاسم اللبني
 سمرقندي طاب الله ثراه وجعله الجنة مثواه جعها تراب اقدم الفقراء وعبار
 مجالس العمل المعترف بالبحر والتقصير وقصور باع عم هذا الامر **الخط**
 لقلم البضاعة سيما في هذه الصناعة الذي ذكره الله امرأ عرف قدره فلم
 يتعد طوبى الا ان الخراج الاخوان واخلاقه حمله على التأتى بفضل الزمان
 حسن بن محمد الزبياري عفي عنهما الملك البارى لولده الاعتراف بالجلل
 الملة والدين محمد رزقه الله السلامة وحفظه من موجبات التذات يوم
 القيمة انه ولي الاجابة واليه الدابة يقول تولد عن اعتقاد يوجب
 النجاة عن تحول يوم التناد عدل في ضير المتكلم الى المظهر الذي هو العبد الصغير
 لا يستعطف في اذني ذكر العبودية والافتقار بحكم نفسه واعتراف بعجز
 وقصور بصاعته عما هو بصدده فتى الباب فيضه ويخط بالبال ان الله

الداخل على المظهر الموضوع موضع المعبر للعهد الخارج الى العبد كان
 للقائب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع موضع المعبر
 المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون العهد وان كان المتكلم او
 المتخاطب متقين عند المخاطب فيكون المعرف باللام الموضوع موضع
 احدهما متقينا عند المخاطب تعين الامير في خرج الامير ان لم يكن في
 البلد الا اميرا واحدا واللام فيه العهد اخراج في فكله يكون هذا العهد مثله
 ولا يذهب عليك ان الفصل بين التسمية والتعريف بشي لا يخرج عن سوال الادب
 الا ان يقال الفصل ليس باجنبي الذي ان اجد وقع مقول هذا القول
 الفاصل الى الطاق ربه اللطيف الاحسان برفق ولطف الله له احسانه
 الى عباده بايصال المنافع اليهم برفق واخرا من بين اسمائه الحسنى الرب
 ايماء الى انه غير متقل باسره بل يحتاج الى تربية ربه احتياج الاطفال
 استنزال الالاف والوصف اللطيف بالتحفة مع انه كما يقتضها الخفية
 وفي النعم الباطنة يقتضها العجالة اظهارا لما خفي واعراضا عما ظهر او لشدة
 حاجته عن اى الخفية التي من جللتها الاقدار على التاليف غصام الدين محمد
 حقه ما اى احاط بهما احاطة تامة مفقودة او ستروه لذنوبهما وفيه اعتراف
 بكثرة ذنوبهما وانها احاطت بهما من كل جانب وهذا الاعتراف في حق الادب
 لا يخرج عن سوال الادب الا ان يقال غلب نفسه عليه او ادعى سرية ذنوبه اليه
 العجالة ان احسن ما اذن به النعم لا يخفى ما بين العجالة والخفية من صنعة الطباقي
 وجلالة المفقود منها انها من الاغوار الخفية بجلالة الاثر المترتب عليها فكانت طلب
 مفقود عظيمة طاهرة الاثر الوافية صالبة الوافية والمراد بها الوفاء بما جازا
 بل بما وعد الله مع عباده الصالحين بما لا عيب وانت ولادته سمعت
 ولا خطي بالبر فقد وقدا خذ زيادة النعم بالحمد من قوله تعالى اني شكرتم
 لا زيد لكم لانه الحمد المذكور هنا هو الحمد الجامع للشكر لوقوعه على الانعام

لا بد من اجتناب كل ما ينافي في ادب احد من الناس على ما
 فذلك ان يعترف بالادب في ادب الله وعبادته والادب
 وهو مع الصديق كقولته في يخرج الحق من الخبيث و
 ويخرج الخبيث من الحق نشأ من سائر ارباب

ويدفع به البلية أخذه من قوله تعالى كثر ثم ان عذابه لشديد ولا يخفى ما
 بين النعم والبلية من الطباق وكذا في البكرة والعقبة المراد بهما الدوام وهما
 ظرفان ليزاد ويدفع على سبيل التنازع ويحتمل ان يكونا ظرفين للمجد فان
 محمول المصداق وان لم يجز ان يتقدم عليه شيئا اذا كان سرفا باللام الدائمة
 جواز ذلك اذا كان ظرفا كقولنا فلما بلغ منه السعي وتقدير العمل مقدما
 بقرينة المؤخر تكون مستغنى عنه وحكما انهما يحتملان الدوام بحتملة التخصيص
 بالوقتين المعروفين لشرفهما واجتماع ملائكة الليل والنهار ورفع اعمال
 العباد فيهما للمجد لواجب العطية الجارية خبرا وليس فيها عائد الى الام
 لانها متحدة به كما في خبره بالثبات وقوله عليه السلام افضل ما قلت ان النبيون
 من قبلي ان الله واللام في الحمد اما الجنس او الاستغراق والاول
 يستلزم الثاني لا يقال ترتب الحكم على المشتق يدل على عتية المأخذ فيقيده
 ان جميع المحامد ثابتة له بسبب الانعام مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما
 عليه تعالى الحمد على الفواصل يستتبعه على الفضائل لانا نقول لم يجعل الانعام
 علة لثبوت جميع المحامد بل علة للاخبار بان جميع المحامد ثابتة له تعالى
ثم اعلم ان اسماء الله تعالى توقيف عندنا اعني ان طلالا قرأها عليه تعالى موقوف
 على الانذار من الشائع وما سمعنا اطلاق الواجب عليه تعالى متى يوثق به بل
 المسموع جمل الوهاب بصيغة المبالغة اعني كل عطية واللام للاستغراق
 او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة او سورة الكوثر ورح يكون اللام للمجد
 المتأخر وفيه محتمل ان يستتر في العهد المتأخر في سبق الذكر تحقيقا وتقديرا
 او الاستناد الى الحاضر كما في وصف المنادي واسم الاستناد نحو ايتها الرجل ومثل
 الرجل واعلم المخاطب بمدح قوله كقوله خرج الا من غير سبق ذكره اذا لم يكن
 في البلد اذا امير واحد وكقولك لمن دخل الباب اغلق الباب وحرمانه كذلك
 ولا مثلا يلزم مقام الحمد فانه كما يقتضي استغراق المحامد يقتضي استغراق

العطايا اي حين كون اللام للعهد المتأخر في تناسب فقرات الحمد والصلوة
 الفقرة في الشدة بمنزلة البيت في النظم مثلا الحمد لواجب العطية والصلوة
 على خير البرية فقرة اخرى الشدة تناسب وجوه زيادة شدة تناسب ان
 بين فقرتي الحمد والصلوة شدة التناسب بسبب ان فاصليتهما متساويتان
 في الوزن والتقفية وفقرتا الحمد متساويتان في الحروف فاذا اكاء اللام
 للعهد كانت العطية عبارة عن الكوثر الذي خضع بسبب البشر فيحصل بذلك
 مناسبة اخرى بينهما من حيث المعنى ان يكون بعض دور في التفسير مذكور
 في فقرة الحمد فيزيد بذلك شدة التناسب بينهما ولا يخرج الحمد بذلك اي
 يكون اللام للعهد ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر او على انعامها
 على انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا يستتر في وصول النعمة المشكور عليها
 الى الشاكر فهو يومئذ مسلم البرا بالحق يقال يقتضي ذلك عناية
 للسمع وللاستغراق من المنكح الى القيبة ولغالب ان يقول الظاهر
 العهد المضاف اليه في قوله لبتنا عبارة عن التقليل لان الاضغاث مرسلة اليها
 فقط والظان مسلم البرا بعبارة عم الملك ومسلمي الحق والانس فلا التنا
 اذا يقال بالتحقيق في الاول او التخصيص في الثانية ثم انه لم يذكر الموصوف
 ولم يقل لله الواجب العطية تبيها على قوة الاختصاص به وان مما لا ينبغي
 الوهم الى موصوف غيره وسلك في ذكر النبي عليه السلام هذه الطريقة فيقتضي
 على وصفه بما اندرج فيه جميع كماله تفخيما فقال والصلوة على خير البرية
 قال العلماء الاختصاص على الصلوة بدون السلام مكرره ولعله تركه تناسبا
 الفقرتين اي جميع البرا يومئذ ان لاهم الاستغراق بمعنى الكل المجموع وليس
 كذلك وكأنه اوصى الهية الى انه خير من مجموع البرا كما انه خير من كل برية
 وفيه توقف قال وطى ان يقول اي كل برية كما قال كل عطية ويجوز ان يكون
 اللام للاستغراق العرفي كما في جمع الدير الصاغة فيقول المعنى الى ما اراده

انما المنة زيادة صفات
 بعد عامسا في نحو بلقا
 متوكلات بعد عامسا في نحو بلقا
 جميعا قوله لم على كس جيل سكتة
 عامسا

انما في ذلك الكلام تفسير الصالح المص
 انما في ذلك الكلام تفسير الصالح المص
 انما في ذلك الكلام تفسير الصالح المص
 انما في ذلك الكلام تفسير الصالح المص

الشارح بلام العهد او البرية المعهودة على ان يكون الدم للعهد الخارج
 من النفس والاحسن والملك الكرام قد تم الانفس لشرفهم واخر الملك
 ووصفهم بالكلام مع ان الموصوف مفرد اللفظ وساعة الجمع وجبرا
 لما حصل من التقدير في حفرهم بتقدم المفضل عليهم نقل على حجة في هذه
 جحد الشارح ان احسن الاقوال الحمد لواجب العظيمة وصلواته صلواته الملائكة
 الا ان في المانع عطف على محمدا والحمد لواجب العظيمة وفي الشرح انقلب الى
 العطف على قوله ^{بالفرد} احسن انتهى ما نقل ويجوز عطف الصلوة على اسم ان اتا
 على اللفظ او على المحل وعطف الخبر على الخبر يجوز كذلك فيكون ان داخل على
 جملة الصلوة ايضا ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على خبر ان لا يقال
 لا يجوز ذلك لان الصلوة ليست احسن ما يزد به النعم ويدفع به البلية مع
 انه يلزم ذلك من العطف على الخبر اننا نقول الصلوة من افراد الحمد لان فيها
 اعترافا بانه قد مرسل صلى الله عليه وسلم النبينا وصحن علينا وح
 تناسب فقرنا الحمد والصلوة اكل تناسب من جهة انهما احسن ما تزد
 به العطاء ويدفع به بلدا لا يقال يرد عليه انه يكون ح من عطف الخاص
 على العام وتكنة المشهورة او تنبيه ههنا فكيف يصح العطف على خبر ان
 لاننا نقول يحصل بهذا العطف انما يخرج عن عهدة الصلوة على النبي صلى الله
 وكفى به تكتة وعلى الله اعاد كلمة على وداعا الشيعة فانهم يكرهون الفصل
 بينه عليه السلام وبين الله بكلمة على ان هو احد منسب الدال والصواب ان يقول
 احد معاني الدال لان الدال يطلق على اثنى عشر معنى من اراد الاطلاق
 عليها فليراجع القاموس لا يقال مراده احد معاني المناسبات للمقام
 لاننا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين كما ذكر في القاموس
 مع ان الوجل يطلق على امتاعه وعلى اشيائه وعلى علمه ثم ذكر فيه ان اهل
 النبوة من اوجه ونباته وصره على وفي الله عنه ونسائه والرجال الذين

الله وقال الشارح رحمه الله عليه السلام مؤمنوا بنوايكم وبني المعقلب
 الذين حرم الله عليهم الزكوة فلا يلزم على المعنى الاحمال اي الاحمال الاصل
 وفي الله عليهم مع ان ذاب المؤلفين ذكرهم مع الدال بل فيه في تفسير الدال
 بالاتباع ايرام حتى الايرام معروفا والمعنى في القريب والمعاني القريبة
 للدال ظاهر وظاهر ما ذكرته انما وجه حسن الله موجب لعدم انما
 الاصحاح بل احسن الامة ولو قال وعلى الله العلية بدل قوله في الخبر
 الزكية ويجوز انما لا بعيد ان يكون المعنى ولو زاد قوله العلية بعد
 قوله وعلى الله حتى يصير فقره الان بزيادة فقرتين ويدل طولها المفرد
 لكان احسن سبكا لانه يصير بذلك فقره الدال مناسبة لسائر الفقرات
 في المقادير وان كانت فقرتين كما في الاحمال البعيد وقد اشار بقوله
 سبكا الى استعارة مكينة وتخييلية حيث شئت في نفسه فقره الدال كجواهر
 المذابة فان السبك هو اذا ابتها واشت لربا السبك الذي هو لادام المشبه
 فالتمثيلية استعارة مكينة واشتات لادام المشبه بالتمثيلية وتخييلية وعلى
 مثاله عند اصحاب الرواية لانه يكون اشار الى علو الله على الساكن
 الانبياء اخذ من قوله تعالى كنتم خيرا مما اخرجت للناس فينبذ خبرتهم
 من اسم ساكن الانبياء كما انه عليه السلام خير من انبيائهم وح تناسب فقرنا
 الصلوة عليه وعلى الله اشهد الرواية اي اننا مثل الزكية اي المفليحة قال
 الله تعالى قد افلح من زكربا لا يخفى ان الالفاظ الواقعة في الخطاب
 وغيرها الغير المعلوم وضعها معا ينهيا بعينها محتاجة الى التعريف في اللفظ
 الذي ماله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى وليس المق
 به تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن كما في التعريفات الحقيقية بل المق
 به الاشارة الى صورة حاصلة وتفسيرها من بين الصور الحاصلة ليعلم
 ان اللفظ المذكور موضوع بازاء الصور المشار اليها والزكية ليست

مع البعد ان لا يلام في ذلك
 والصلوة كونه على واحد منها فورد
 مشبه

بموضوعه المفضلة والدليل الذي اوردته لا يدل على ذلك بل على خلافه ولا
 لزوم ان يكون الحكم لغوا اذ لا معنى لفعل افعل من افعلها والقول بان تفرق
 باللازم انما يقتضي التعريفات المنطوقية دون المنطوقية بل النفس الزكية
 هي الطاهرة والكدر والفساد البشري والنامية المتروكة عن حفيظ النفس
 الى ارجح الكمال وذكاء النفس يستلزم ذكاء الفعل جواب عما يقال انه مدح الال
 بتلهيب القوة النظرية والعمل مدحهم بتلهيب القوة العملية فاجاب عما
 وفي بعض النسخ ذكاء العقل وله وجه ايضا فانه ذكاء النفس يستلزم ذكاء قوتها
 فانه النفس سلطان القوى والناس عبادهم ملوكهم والعقل قوة من قواها
 عند المتكلم واتحادها انما هو من حيث الحكيم ولا يذنب عليك ان قول ذكاء
 النفس يستلزم ذكاء الفعل لا يلازم تفسيره السابق للزكي اذ لا معنى لفعل
 الفعل فينبغي ان يحمل الزكاء على ما عناه الحقيقي وهو الفاعل والصلابة فقد
 اخرج الله تعالى الحق على السان من حيث لا يشعر واعلم ان البيضاوي فسر
 الزكية في تفسيره بالاغما بالعلم والعمل والاغما بالعلم اشارة الى تكميل القوة
 النظرية والاغما بالعمل اشارة الى تكميل القوة العملية فليحذر ان يكون التفسير
 الزكية هي النامية المتروكة والمهارة والعمل والاعمال الغير الصالحة بالعلم
 والاعمال الصالحة وحاجته الى حديث الاستلزام الذي ذكره الشارح
 اما بعد فحوط طرف من الفروق الزمانية المبنية على المقطوعة في الاضافة اي
 بعد الجود والصلوة ذابب العلامة التفتازاني في شرح التلخيص في انه جزء
 من الشرط وليس كذلك بل جزء من اجزاء قديم على الفاء ليفصل بين اذ في
 الشرط واجزاء لكن اهتمام تواليا واليه ذابب الحاجة حول وجه لا ان الحق
 هما بيان ان التاليف المصداق بالحد لازم لوقوع شيء ما لان التاليف
 لازم لوقوع شيء ما بعد الحد ان لا يخفى ان التاكيد انما يلازم تعميم الشرط
 لا تخصيصه ولان المناسب لللاحظة قصد التاليف بالحد ان يجعل

في التلخيص
 في شرح التلخيص

بعد ظرفا للجزء ووجه ما ذهب اليه التفتازاني انه نظر الى ان الاضافة بكلمة لها
 انما وقع بعد اوتيا بالحد والصلوة فالمناسب ان يجعل بعد جزء من الشرط
 اما بعد اي الواقعة في اوائل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها الجمل لا
 لفظا ولا تقدير احيى يجب تكريرها لفظا او تقديرا لتفصيل ذلك الجمل بمجرد
 التاكيد اي تاكيد الجزء فانك اذا اردت تاكيد ذيد منطلق مثلا تقول
 اما ذيد منطلق فان حاصل معناه ان انطلق ذيد لازم لشيء ما والملازم
 متيقن الوقوع فكذا اللازم قال التفتازاني في اخر علم المبدع فقلع ابن شير
 والذي اجمع عليه المحققون من على البيان ان فصل الخطاب هو ما بعد
 لاد المتكلم بفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى فاذا اراد ان يخرج منه
 الخ من فصل بينه وبين ذكره بقوله اما بعد انتهى كلامه فلو يصح قول
 الشارح اما بعد لمجرد التاكيد لانها تفيد التاكيد وفصل الخطاب معادل
 هو اجماعه في قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل الكتب المقصود منه
 مجرد الفصل بين ذكره وبين الغرض المسوق له الكلام وابتداء ذلك بان
 المتبادر من عبارات الكشاف في سورة ص ويمكن ان يجزى عنه بان المحقق الذي
 يفهم من قوله بمجرد التاكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل الجمل واليه اشارة بقوله
 لا لتفصيل الجمل فلا ينافي في ادائها مع اخر مع التاكيد كفتحة الخطاب
 والمجاز ان الاله يبقى ان الدعاء يكونها لفصل الخطاب استلزامه لانها
 يكونها للتاكيد بدليل ما نقل آنفا فلم يقل بمجرد فصل الخطاب او
 بمجرد على الاله يقال اغنى شجرة كونها لفصل الخطاب عن ذكره في ذكر ما هو
 الخفي بالحكم الاضافي الاله والى بقية اي كما اثبت القوم حق الراسخين في
 وليس المعنى كما اثبت الراسخين انك نوعهم ومن قصر نظره على الثاني ونفى
 الاول فلا بد له من ان يحمل اما حيث ما وقعت على انها لتفصيل الجمل
 بارتكاب تكلفات فقد صدق في حقه قول الشارح فقد صار ذلك

القاصر المناظر عانياً أو شقيتاً أو قاصداً أو حياءاً المعاني بكلا المعنيين لا ريب
 تكلفات حيث قد راسا أخرى عديلة لا تالمذكورة وقد شرطوا جزاء وحرف
 عطف وقد راسا بجزء حتى يستقيم تفصيله بها لا نجد لها أي تلك التكلفات عانياً
 أي مريداً وقاصداً والحاصل أن أتم المذكورة في أوائل الكتب ونحوها لم يرد بها
 أحد أنها تفصيل الجمل وعدلها محذوف فذلك القاصر لناظر حليل لكلهم
 عما هو بعيد عما حل من مرامهم فإن معاني الاستعارات الفاعلية جواربها
 ومدخلها علم لا ردت والفاعلية ردت من ردة وتوسيط بعد بيني أنا والناظر
 كاف للفصل بينهما ولا يجوز الفصل بينهما بأكثر من جزء من أجزاء الجزاء فأن كان
 ذلك الجزء الفاصل من أجزاء الشئ فلا يجوز تقديم شيء من أجزاء الجزاء على الفاعل
 كما لا يخفى فالأولى فتح حرفه في قوله فأن عا حرف الجزاء منه ليؤيد في أول الأمر
 بالملكية ولا يسبق المذهب إلى أنه جزء لأن قوله فادوت تفرع عليه كما تفرع
 فأن ذلك المعنى يستلزم لا يذهب إليه إلا من له عقل حقيق وحاصل المعنى إنما
 بعد فادوت ذكر معاني الاستعارات وأقسامها وقوانينها سهلة الضبط
 لأنها قد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط وهذا معنى يتلقاه العقول
 بالقبول أراد الاستعارات المقترحة أي أراد بالمعاني أو بالأستعارات
 أن كانت الإضافات ببيانيتها وإن كانت عبارة الشايع بيني وبينه
 المعاني للفظ الاستعارات إلى آخره يأتي الثاني وأراد بقوله وما يتعلق
 بها أقسام تلك المعاني وقوانينها كما يفسح عنه عبارة فيما بعد وفي قوله
 لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقوانينها وهو قوله ولا يخفى أن
 المعاني للفظ الاستعارات لا للاستعارات فلا وجه للجمع فيه أو وجه الجمع في
 الإضافات ببيانيتها لا لتمييزها وبينها للفظ المشترك له تعدد اعتبارها باعتبار
 دلالة على كل واحد من معانيها فليجمع وجه اعتبار ذلك التعدد الاعتبار
 أو نقول اللام للجنس وهي تفضل الحقيقة نأمل وأنه ليس للاستعارات بالكتابة

أقسام فيه أن إضافة الأقسام إلى تلك المعاني لا تقتضي أن يكون لكل معنى أقسام
 بل يكفي لفهمها ثبوت الأقسام لبعضها على أن لا نسلم أنه ليس لها أقسام
 فإنها تنقسم إلى المطلقة والمشتقة والمجردة كأنقسام المقترحة إليها لا
 يرى أن المصنوع أو هي في آخر العقد الثالث إلى أقسام الكنية والتخييلية
 إلى الأقسام الثلاثة إلا أن يريد أنه ليس لها أقسام مذكورة في كتب القوم
 وكأنه لا أقسام للاستعارات بالكناية عازمة فكذلك أقسام الاستعارات
 التخييلية وأنه لم يتحقق الأقربنة أو استعارات بالكناية أي لم يذكر في كتب القوم
 الأقربنة المكنية فيه أن إضافة القرابين إلى معاني الاستعارات لا توجب أن تذكر
 لكل معنى قرينة بل يكفي لفهمها إضافة إليها أن يذكر قرينة لبعض تلك المعاني لا حتماً
 قرينته إلى التحقيق فإن الإضافة لا دخل الملازمة بشايعه وأما جمع القرابين
 فهو باعتبار المواد أو بشايعها أو باعتبار تغليب القرينة على الآخر ^{شعب}
 كما سيأتي فإن الجمع كثيراً ما يطلق على ما فوق الواحد فتأمل كأن وجه التكاثر
 ما استمرنا إليه في المواضع الثلاثة ^{فقد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط}
 أراد بالكتب ما يشمل ما عجز عنه بالذبح فيما بعد أيضاً والأولى أن يقول
 بدل عسيرة الضبط غير مضبوطة لدواعي مضبوطة لأن قوله مضبوطة يدنو
 أو يقتضي أن يقول غير مضبوطة ليتعاد لا ولا يخفى ما في هذا الشق من ترك
 رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ لأن غير مضبوطة يحتمل تعدد المضبوط
 نفسه وكذا مضبوطة يحتمل أن يكون مضبوط بزوال تعدد وان يكون بزوال تعدد
 وحصول سهولة مع أن المراد منها الشق الثاني فلذا صرح بمسألة الضبط في
 اختلاف الشق مضبوطة لا خصوصاً الكلام وعدم لبس المرام فكانت نسبة على ذلك
 بقوله فليجمل قوله مضبوطة على سهلة الضبط حيث ارتكبت التأويل في الثاني فقط
 لم يقل أو ليجمل عسيرة الضبط على غير مضبوطة ليظهر التعادل أي التقابل فيه
 إشارة إلى أن التقابل حاصل قبل التأويل وأما يظهره واللفظ ليعاد لا

ط
 و ما كان من الوحي اولى مما كان كون الشئ
 لان القول فيها من اجل ان الشئ قد
 كان كون الشئ من اجل ان الشئ قد

لقد التفتت بطل القوم من الامانة
اعني ادعه دخول الحب في ضا الحب
الحاف به لما التفتت من الدلائل على
كون الحب به اقوى ووجه الحب مظهر

عن
الشيخ المصنف في بابي الفقه في حوث الادب
البحر في عناية ما في ادب الادب في حوث الادب
مصر

1

8

[illegible][illegible]

التوضيح والتعليق

لعل وجه التأمل ان الاستدراك المتخالف من
المكتبة والتجربة والمعرفة قليل الاصول
في الانقسام الاستثنائي بل انما هو
لتحقيق الاستدراك الاستثنائي في
هذه الاولية فليس بالتأمل الخاطئ
عن الوجود في عبد الرحمن

انما يكون بعد تمام الاستغارة كما سبق دون الاهتمام بما كره اي

اي في الفصول فلذا لم يرد الترتيب فيه وجعله واحدا في اسارة لا يربط جواب
 مقدر كانه قال لا يقال انما نرى هنا مع انه مذكور في العقد الثالث مع القول
 لانه جعله واحدا في تحقيق اقسام الاستعارة الملكية لانه اي الترتيب
 انما ذكر في الفريفة الخامسة في العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي هو
 الاستعارة المكنية فيكون ذكره هناك وسيلة لتحقيق الاستعارة المكنية
 فلا يناسب ان يذكر هنا مع انما لم يذكره في الترتيب والحق بانبع لا يعد
 من الاشياء المحصورة فيها الكتب لانه نقول يا اياه اي ذلك المجهول ذكر
 القرائن يعني ذلك منقوض بذلك القرائن لان ذلك الجواب كما يقتضي عدم
 ذكر الترتيب يقتضي عدم ذكر القرائن اما اوله فلان البحث في القرائن من جملة
 تحقيق الاستعارة المكنية اذ لا يتم ولا يتحقق استعاره الا بقرينة واذا
 فانيا فلان البحث عنها لتحقيق اقسامها اي اقسام الاستعارة المكنية
 التي هي المطلقة والمشتبهة والمجردة لانه اذا توفى تحقيق الاستعارة على
 القرينة وبالطريق الذي يتحقق تحقيق اقسامها وافرادها عليه بافقت
 ذلك الجواب ان لا يذكر القرائن في هذا الجواب مع انها قد ذكرت ما
 فيكون ذلك الجواب منقوضا في الادب المذكور بحث لا مذكور القرينة ليس
 بمجرد انها قرينة بل الملة في ذكرها وتحقيقها انها استعاره تخیلية و
 وهي من معاني الاستعارات بخلاف الترتيب فانه ذكر بعد تمام الادوية
 لتحقيق قسمها الذي هو المكنية وهذا الجواب المذكور مستبعد لترك
 الترتيب لا موجب فلا ينتقض بالقرائن ولا يخفى على نظم القرائن
 في العقود العقد بغير العلى القلادة ووجه الحق انه شبه مما بحث كتاب
 بالاعتقاد في ان كل منهما مشتمل على الشكس ثم استعير اسم المشبهة به
 استعاره مصرحة وذكر القرائن الذي هو من ملامح الاستعارة من حيث
 لها واشتت النظم الذي هو من ملامح القرائن لانه انما يشجع انما يشجع لانه

اي في قوله التحقيق معاني الاستعارات فافهم
 انما يشجع انما يشجع لانه انما يشجع
 انما يشجع انما يشجع لانه انما يشجع

وايضا ان القرينة اذا كانت لا بد من تحقيق
 الاستعارة لانه اذا كانت لا بد من تحقيق
 الاستعارة لانه اذا كانت لا بد من تحقيق

لانه الحق في الرسالة انه وبكى التفصيل على طبق الدجال من لواحقها كما في
 المرسل مذكور بالتبع والمذكور بالتبع لا يلاحظ في العترة اوضح وجه
 الادوية كونه التفصيل مطا بقال الدجال لان المذكور في الدجال السبق
 انما هو لاقسام ومما يجب التنبه عليه ان المراد بالانواع النوع اللغوي
 دون الاصطلاحي اذ لا يجوز ان يردنه ههنا والذ لوجب ان يكون في قوله النوع
 المجرى جنسا لها لا عرضا عاتيا وان يكون متميزا ببعضها عن البعض بالفصول
 التي تخصها والتميز بين الزايات والعرضيات اصعب من خصلتها
 فتعين اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك وايضا قوله للتدبير
 الوهم الى انقسام الدولة يدل على ان المراد به النوع اللغوي لا جعل
 اقسام الانقسام اقسامها جات في الجملة لا يجوز جعل اقسام الانواع
 المنطقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصناف لا هي ذكر الكلمة والاشياء
 في قسم اخر مطلق المجرى وهو النظم الى المفرد والمركب بل الدرجة الاوضح
 هذا والذ صاف في داي ذكر الكلمة بيان في تعريفهم ذكر في تعريفهم لا يقتضي
 تفصيل المص المص ههنا بالافراد بل يقتضي احد الاسماء التي قيد المذكور
 او تبديل الكلمة باللفظ ويمكن ان يرفع بالمعناية الى التمثيل اقتصر عليه
 ولم يذكر قسمه لانه يكفي داعيا الى صرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر كلامهم
 فيه ايماء الى احتمال كوة المقسم اعم من المعروف وحجج الكلمة على ظاهرها
 واقول هذا الاحتمال اظهر من الذي اقوى الشهور بقرينة انهم ذكروا
 الكلمة في التعريف ووضعوا المظهر موضع المقسم عند التفسير لان وضع المظهر
 موضع المقسم يقتضي نكته والمناسب ههنا ان تكون تلك النكته مغايرة
 المقسم للمعرف في كون اتحاد المقسم والمعرف مقتضى ظاهر كلامهم بحث
 لان صرف المقسم بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعروف اعوان صرف
 الكلمة في التعريف الى اعم القير المتبادر بقرينة التفسير الى التمثيل بحفظ
 التعريف علة لكون ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا الى تفصيل المعرف بالمفرد

وانما كان ينبغي ان يكون المقسم
 المقسم المقسم المقسم المقسم

حيث قالوا ان المقسم
 المقسم المقسم المقسم المقسم

وفيه انه لم يذكر المص من التقييم الموجب لمعرف الكلمة عن ظاهرها على انه يبد
 كالمجاز والمركب في القرينة السادسة من هذا العقد فلا حاجة الى تفصيل
 المعرف بالمفرد ولذلك الغرض بل التفسير بالمفرد لا يساير في التقييم اخر
 وفيه نظر لا فائدة له في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ولا يفترجا
 دخولها في الكلمة المستعملة فيما وضعت له فلا بد من ارجاعها بقيد في اصطلاح
 به التخصيص فيه بحث اصلا ولا بد من لوم بذكر قيد في اصطلاح به الخطاب
 ولم يكن العينية ملحوظة لمخرجت التعرifi بقوله لعلاقة وقرينة وامثالا منيا
 فلو ان المتبادر من اصطلاح به الخطاب العرف الخاص المقابل للشرع
 واللفظ والعرف العام والا لفظ الواقعة في التعريفات انما يجعل على
 معانيها المتبادرة منها ويختل التعرifi بل نقول انما في المص قيل في
 اصطلاح به الخطاب اكتفاء بالعلاقة ان اعتمد على الحثية بل لا يصح ذكر
 الحثية في تعريف المجاز كما سبقت في قريب والعجب من الشراح كيف غفل
 عن الامور الظاهرة على ما نقول ليس الشارح منفردا به فان التقا ذلك
 ذكر في شرح التخصيص ان فائدة ذلك القيد مختصة بالخراج به عندك
 الى ذلك ولا قول بقوله وفيه نظر وج يستقيم انه منفرد به نقل عن هذا
 كناية مشتملة على هذا السؤال والجواب قد اطلعت عليها بعد المسودة
 ان غناء متعلق بل فقط قيد الحثية المشعور بها في التعرifi فيه انه وان
 استقام وتبدل في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة لا غناء قيد
 الحثية عندك لكن ان يجوز ذلك في تعريف المجاز ان يصير المعنى ان المجاز
 هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث في غير ما وضعت له
 واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير موضوع له بل
 من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة الى يرى ان السكاكي ترك
 قيد في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة اعتمادا على قيد الحثية
 وذكره في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماد عليها فيه لعلاقة مع

كتب في الحثية على قوله ما نقل ان فائدة
 ذلك فقط ان لا يظن بكونه فائدة
 على ما قيل ان كان الصلح على
 غير ما كان عليه في قوله على
 كما جعل في قوله على فائدة ان
 الله مما في قوله على فائدة ان
 المتخصص في قوله على فائدة ان
 الى لا يظن بكونه فائدة ان
 ما ذكره انما في قوله على فائدة
 على ما قيل ان كان الصلح على
 جعل في قوله على فائدة ان
 ايضا وقوله على فائدة ان
 ما ذكره المتخصص في قوله على
 في المتخصص في قوله على فائدة
 عبد الله رحمه الله

معتبر نوعها لا عند القوم ان شخصها ولا بد من صلاحية العلاقة ايضا
 حتى وجدت العلاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً علاقة المحب
 ونحوها كعلاقة المجاز والحاصل انما بالفتح تستعمل في المعاني وبالكسر
 ليس بحقيقة مستدرك فيما نحن بصدده ولا مجاز فيه انه لا يتم التعرifi
 لان عدم كون اللفظ مجازا لا يدل على انه يجوز استعماله بالعلاقة ولا في
 سائبة المصادق فالمناسب ان يقال فانه لعلاقة بين المستعمل فيه و
 الموضوع له في صورة اللفظ والجواب انه ليس علة للاحتراز بهاء اللفظ
 فانه بدلي مستفسر الدليل بل علة لفتح الاحتراز عنه كان قيل كقولهم
 اخراج اللفظ في تعريف المجاز وهو من افراد لان اللفظ المستعمل امانة
 حقيقة او مجازا وظاهره انه ليس بحقيقة لعدم الاعتداد بهذا الاستعمال
 فلا بد من اخرج وبهذا التقدير يندفع ما يتوهم من كون الحقيقة مستدركا
 في الدليل سهوا لا حاجة اليه لان ذلك القول يخرج عن التعرifi بالعلاقة
 صدور عمدا او سهوا وكان دعاه الى ذلك عدم صدور من علم عدم العاقل
 ولا يذهب عليك ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس بحديث
 انه اعمير ما وضع له فيخرج عن المجاز بالحثية المقبولة فيه بناء على ما
 الشارح من اعتبار حاله بالعلاقة في مقام استعمال الفرس هذا الكتاب
 كما اذا قال المتخير الى فرس بين يدي الخطاب والمنكسر هذا الكتاب
 سهوا فانه وان سلم انه يصيدق على الكتاب انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت
 من تلك الحثية الا انه لعلاقة بين الكتاب والفرس ولا قرينة ايضا لا
 اشارته الى الفرس المحاضر بين يدي الخطاب والمنكسر وان كانت وانه
 عما انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة ما نصبه المنكسر
 ليصح انه به ونصب القرينة من السامع غير متصور ولا ينبغي ان يفتي
 عنه اشتراط القرينة فيه انه من قبيل اغناء المناظر عن المتقدم والاد
 عراض به غير موجه على ان ذلك الاغناء غاية التخفاء وسرود وبيان فاما

بيان
 فلو قدم في المجاز بان يقول ان ليس مجاز
 ولا بحقيقة كما كان له وجه عند الله
 ط ان يخصصه لان عدم كونه مجازا لا يدل
 على بحقيقة كما كان له وجه عند الله
 انما في قوله ان يقال اللفظ ليس مجازا
 لعدم وجوده في قوله فائدة ان المجاز
 على العلاقة وانهما توفيق في المجاز
 عدم العلاقة كما في قوله المصادق انفسا
 فاجل
 فائدة انما في قوله فائدة ان المجاز
 بل انما يخرج بالحثية التي لا يخصصها في التعرifi

ليست مضمرة في اخراج الفلظ الصادر عن المتكلم سواء حصل الادعاء بل
يخرج ايضا الادعاء الصادر عن المتكلم عند اوصاف اللفظ المستعمل في غير
ما وصفت له فضلا بدو، علاوة معتبرة عند القوم مع نصب القرينة فانها
لا يخرج عن التعريف الا بقيد العلاقة فتقوله وليس مع الفلظ نصب دال
على قصده مما ايفه وكما انطلق المساوغة بين السهو والغلط مع ان الفلظ
اعم مطلقا كما ترى ما نصبه المتكلم واعلم ان نصب المتكلم وقصده مما لا يطالع
عليه فحمله قيام القرينة دليل النصب والا فامس عند انتفاء المانع من النصب
كما سهر في امره لاذ اقل الوافي بمقتضى الخلق لقيام قرينة دالة اذ اقل قرينة
لانا القرينة ليست من قواعب القرينة العلاقة لا يقال انه لم يجعل القرينة
من قواعب العلاقة بل عكس الامر لانه كلما دخل على المتنوع يقال ركب الوزير
المسير مع الامر لا بالعكس وان اريد بالتابع التابع النحوي باعتبار ان
قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة فتلك التبعية حاصلة في صورة الفلظ
مع انه جعلها او لا نقول ارد بالتابع هنا ذكر لمصلحة متبوعه وليدل
على معنى فيه ويكون الحق الاصل انما هو المتنوع والصفة مع الموصوف كذلك
بخلاف العطف فانه والمعطوف عليه كذا هي مقصودا بالذات وتعلقا
بما قبلها وليس ذكر المعطوف لمصلحة المعطوف عليه ولا ان يجعل قوله
مع قرينة اذ وح ينفع تلك التبعية وذلك ان يجعل ظل للاستعمال القرينة
ما يفصح عن المراد لا بالوضع هذا التعريف ذكره العارف الجاهل وغيره في
اوليل المبررات وعلوا التقييد بعدم الوضع بانه لم يعرف ان يطلق على
ما وضع له بان اشئ ان قرينة عليه برمتهم اي اجسام الرتبة بالظلم
في الاصل قطبة جبل والا صل فيه انه دفع وجلا الى اخر بعين الجبل في عطفه
تقبل لكل من دفع شيئا الى اخر بمجمله اعطاه برمتهم كل في الصحاح وفيه
بحث حاصل بجته انه اراد بوجود القرينة المانعة عن اذنه في المجاز وفي
دون الكتابة القرينة المانعة عن اذنه بالذات فتلك القرينة موجودة في الكتابة

ايضا

الينا فلا يخرج بهاء تعريف الجواز ما اراد به بالقرينة المانعة او اذنه
مطلقا فهذه القرينة غير موجودة في سني منها فلا يجوز اذنه في تعريف
الجواز واللام يصيد في تعريفه على فرد من افراد بل ليوسل به اه فيه لو كان
ارادة المعنى الحقيقي متوسلا به الا لا انتقال الى المراد كما نازدته واجبالا
جائزا ولم يقل به احد بباء الغلظة ان اللفظ ان معنى كوة الشئ وسيلة للانتقال
منه اليه وهما ليس كذلك لا ينتقل من هذا اللفظ على تقدير عدم اذنه
الموضوع له الا المراد ايضا بالقرينة فاعلم ان المتوسل به الى الانتقال منه
الى المراد انما هو القرينة وهي اذنه المعنى الغير الموضوع له اه لا يخرج ان
سواء البحث ان فيه تليق بالمخصم الجواب اذله ان يقول في الجواب يفهم
من كلامكم ان في الكتابة قرينتين والمانعة منهما هي الثانية فنقول مراد القوم
من قولهم ان القرينة في الكتابة غير مانعة عن اذنه الموضوع له القرينة الاولى
فانها غير مانعة عن اذنه الموضوع له بالذات بل المانعة عن اذنه بالذات
انما هي الثانية بخلاف الجواز فان له قرينة واحدة مانعة عن اذنه الموضوع له
وكيف بهذا القدر في قابليتهما بقرينة معينة له يفهم منه انه لا يكفي في الكتابة
القرينة الصارفة عن الحقيقة كما في المجاز بل لا بد منها من قرينة معينة للمراد
وهو محل تردد ويجعل ان يكون مراده ان القرينة الصارفة عن الحقيقة لا يكون
الا مانعة عنها فلا يكون قرينة الكتابة الا معينة للمراد وفيها ايضا تردد فطلقا
اذا لا لوانه ولا للانتقال من غير في من لفظ يمكن ان يثبت اليه على المقادير
وعرفان عدم وجود القرينة المانعة عن اذنه مطلقا في الكتابة لا يصلح للفرق
بين الجواز والكتابة ان ما من لفظ يمكن ان يثبت اه اى لعدم وجودها
في المجاز ايضا وقوله خير يمكن خبر وما من ذلقة ولفظ اسمذ اذ كل
مجاز لا يمنع فيه القرينة الا اذنه اه ولقائل ان يقول ان المعنى الموضوع له
في الجواز ليس المراد مطلقا لا لوانه ولا للانتقال منه الى غيره اذ ليس

على اسقط حديث التوسل من الجواز والقرينة
على قوله ولا بد من ان في القرينة المكتوبة القرينة
المانعة عن اذنه المعنى الموضوع له لا اذنه بل
ارادة المعنى الغير الموضوع له اذ كان اسم
واحد

ان يجوز ان يكون صادرا عن القرينة المكتوبة غير
عند اذنه الحقيقية والصادرة بباء على اللفظ
الاحتمال مانعة فلا يصلح قرينة الكتابة مشكوك

ان يخصص الجواب ان القرينة المانعة في تعريف الجواز
مانعة عن اذنه المعنى الموضوع له بخلاف القرينة
المانعة في تعريف الكتابة واما اذنه في
الكتابة المكتوبة في تعريف المانعة عن التعريف فلا بد
ايضا من تعريف القرينة المكتوبة فلا يجوز

المنتقل منه فيه الا القرينة الادالة المجاز على الموضوع له ضروري فيكون
المعنى الحقيقي معنوما منه وفرد بين كونه معنوما من اللفظ وبين كونه مراد
خافوا انها ايضا تاتى فيه ليس فيه معنى الاسد الا القرينة في المحرر بحث
لان عدم تحقق المعنى الموضوع له قرينة حالته للمجاز كما ان الرتبة قرينة
مقابلة له الا انه بحث عن معنى لاد القرينة الحالية المتألفة لا تمنع ان يكون
السج مقصودا للانتقال الى السباع ويمكن ان يجلب عنه بل صحة انه
فما هو كناية عن المقوم اذا لم يتحقق معناها الموضوع له وعلم المخاطب
ذلك يكون مجازا عند الشارح وليس بعيدا لصدق تعريف المجاز عليها الا
انه خلاصا عليه المحققون ولما نال ان يقول في هذا بكوة معنى المنوع اذ
الموضوع له في المجاز ان يكون المعنى الموضوع له متحققا وفيه بحث وجهين
اما اوله فلا يلزم منه صرف اللفظ في المعنى المتعارف وهو غير جائز
في التعريفات والافانسيا فلا يلزم منه ان يختص القرينة المانعة في اولها
الموضوع له في الحالية وهو في غاية البعد وخلاف الاجماع وكما اشار
الى ذلك بقوله ويمكن ان ليس انباء الاسد متحققة في المعاني الى
ان انبائه لو كانت متحققة لكافة كناية مع ان الزوى ياباه ولذا لم يرد
اليه احد على انه بكوة سنا فيا لما ذكره سابقا ان القرينة المانعة اذ
الموضوع له لادانه في الكناية في ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة له
ان المانعة من التفسير هي القرينة المعينة له لا اذ ارادة مترتبة عليها
فان جيب الكلب موجود اي لا بد ان يكون له كلب جيبا حتى يمكن الحمل على
الكناية والا يكون مجازا عند الشارح ان كانت علاقة او المخرطة خبر
لقوله المجاز المفرد وهو مع خبره خبر لقول القرينة الاولى ولا احتياج
الى العائد الى المبتدأ الاول لا محذور كما في منير انشاء المقصود اه
فيه تنبيه على ان وجود العلاقة غير كاف بل لا بد من قصد على كونه فانه

اذا تحقق في مادة علاقة الاستعارة والمجاز المرسل فالفرق بينهما باله
لقصد فاذا اطلق المفسر مثلا على شفه انشا وقصد تشبيهها بمفسر
الابل في النعظة لم هو استعار وان اراد به انه من اطلاق المقيد
على المطلق كما اطلق المرسى على الدفق من غير قصد الى التشبيه بمجاز
مرسل فاللفظ الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسل غير
المستأبده فمجاز مرسل والا وانا يقال ان كانت علاقته المشابهة
فاستعارة بتقدم الاستعارة على المجاز المرسل فقد عا للوجود الذي
هو الحق الاسي وروما الاختصار بعلاقة واحدة في المشابهة بل ارسل
بين علاقات في اربعة وعشرون وقيل انه مرسل ومطلق في المبالغة و
والا اي واد لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون اياها فاستعاره انهم
المجاز المفرد في المرسل والاستعارة اذ لم يوجد مجاز بكوة علاقته المشا
وغيرها واذ اطلق قوله والاستعارة ولم يقل والاستعارة بكوة
علاقته المشابهة لا غير المزمور ان اللفظ الاول ان الكلمة بقرينة
ان المقسم هو المجاز المفرد ولم نجد التقييد بالمرحمة لعل اختار من
المخيط وهذا لازم من مذهبه لان قسم المجاز المفرد عنده انما هو
الاستعارة الممرجة ورواها في فصح النص بالتقيد تشبيها على انه اختار
مذهبه مع انه ينافيه ما سياتي من ان الاستعارة المكينة حصر المانعات
بمكينة السلق لان مكينة السكك ليست بمجازا عند المصنف كما سياتي
واما تخييلته فداخله في الممرجة لانه قسم الممرجة الى المخرجة والتخييلية
واما تخييلية السلق فليس بمجازا المشبه به المفسر اي لفظ المشبه به على حرف
المصنف المستعمل في المشبه لو قدم المفسر في المشبه على المثال واليه بالتخييلية
لكان احسن تأمل ان كاه اللفظ المستعار الاستعارة والمستعار
مترا دفا واختار المستعار على الاستعارة لانه قد يطلق على المعنى

انواع العلاقة المعتبرة على وجهين كتب
الاصول في حق وعنوان السببية والمشي
الكناية والمجازية واللامية واللامية
الاصول في حق وعنوان السببية والمشي
الكناية والمجازية واللامية واللامية
الاصول في حق وعنوان السببية والمشي
الكناية والمجازية واللامية واللامية

المجاز المسجل ان كانت العلاقة غير المشابهة
انما هي استعارات مطلقا لان الاساس في اللفظ الاطلاق
المستعمل والمرسل مطلق من هذا المقيد
على ان يقدم ان فنيابام خلفه ويكون صفة
المشبه ولذا امر بان تاتى
علم الاستعمال قبل الاستعارة بالتخييل

المصدر وهو غير جائز الارادة هنا فاق بالمستعار لكونه نفسا في المقصود
يساوي النكرة المساوقة اعم من المساواة والمرادفة لتردده فيها ذكر
يشملها اسما لم يذكر علم الشخص مع انه ليس باسم جنس ايقه لا يتفق
ذكر ما يجري فيه الاستعارة فضلا عن الاصلية وفيه تفصيل سابق ونظا
يرتجى من الاعلام الجنسية والاسماء المعروفة الغير المشتقة جميع المعارف
الغير المشتقة فلو حمل اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الا
جامعا الا العلم الشخصي اجمالا اذا اشتهر ذلك العلم بصيغة فانه
يستعار استعارة اصلية وعدم شمولها اي الاستعارة الاصلية المشتقة
سواء كانت نكرة او معرفة فلو حمل اسم الجنس على عرف الجاهل وهو يتناول
المشتقات النكرة فلا يكون تعريفها مانعا ايضا فلا تصح اذ اراد ان يضاهي
الاستعارة الاصلية في جميع المصادر فلو حمل اسم الجنس على هذا المعنى لم
يكن تعريف الاستعارة الاصلية جامعا وان كان اقرب من الاول اذ
لا خلل في المناقبة مما لك قولهم العلم لا يستعار منه ان هذا القول غير
مذكور في بحث الاستعارة الاصلية والنسبية بل هو مذكور في اوائل بحث
الاستعارة والمنفي بذلك القول ليس الاستعارة الاصلية بل هو مطلق
الاستعارة لا اشتراط الجنسية اي الكلية في المشبه في مطلق الاستعارة
على ما هو المشهور ليتمكن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وجعل
افراد الغير المتعارف فيكون الجنس هناك في مقابل الشخص فقط
وهو لا ينافي حمل اسم الجنس على كل يقال المشتق بد على ان اسم الجنس
عند ما يقابل الشخص ان اراد به انه لا يدل على ان الجنس عند هذا
ما يقابل الشخص فقط فلا غم ذلك كيف وهو هنا مقابل للشخص المشتق
بل للمعروف ايضا وان اراد به انه يدل على ما يقابل الشخص في الجملة فلا
نقصنا كما استفصله لك عن قريب والا اه اعلم انه حذف جزء الشرط

فيه ان اسم الجنس بذلك المعنى في هذا القول
مع انه لا يستعار استعارة اصلية فيقفون القول
بالمناقبة ايضا تأمل فيه

واقيم علته مقامه والمعنى وان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط
ولا يستقيم تعليلهم لعدم الاستعارة العلم بقولهم لما فاته الجنسية
لاقتضائه الشخصية لانه منقوص بالمشتق بالجنس وفي ايضا لما فاته
فيان الجنسية مع انه يجري الاستعارة فيها وفيه ان الاستعارة المجازية
فيها هي الاستعارة النسبية المتق بالمنفي هو الاستعارة الاصلية فلا
نقص على دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس الذي بنا فيه المشتق والعلم
ويقابل انه غير الجنس الذي بنا فيه العلم ويقابل كما ان العلم لا يستعار
ان استعارة اصلية لانهما ليس باسم الجنس كما ان العلم لا يستعار اصلية
ليس بجنس اي كمال فالجنس الذي يقابل العلم فقط اعم من الجنس الذي
يقابل العلم والمشتق فامل ولا يجوز عليك ان اطارد بالعلم العلم الشخصي
بقوله لاقتضائه الشخصية فان علم الجنس يستعار استعارة اصلية لعدم
مناقباته الجنسية لانه قد ثبتت عليك فيما مر فتبينه يتناول العلم الشخصي مع
انه لا يستعار فيه ان هذا التقييم اللفظي للاستعارة والعلم لا يستعار فحصل
الاختلاف عنه باللفظ المستعار ولا فلا حاجة الى ارجاعه بزيادة يدركي
فانه درالمص حيث حذف من التقييم فيذكر و زاد اسماء لخراج الفعل
والمراد من لم يتب له لانه الدقيقه عكس الامر على انه في حجب بعض المحر
المحققين الى جريان الاستعارة في العلم من غير تاويل بصفة ولا يشترط
كلية المشبه قال الفاضل الرومي في حاشية المطول واعلم انك اذا اعتبر
تشبيهه في يد يور في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه في ادعاء
انه عمرو بكال شبه وقلت رايت عمرا فالظن ان قولهم العلم لا يستعار
مما يرد بزعمه على القريب لا حاجة الى تقدير الكلية فنذكر كرم ان يستعار
اي استعارة اصلية فانه في حكم الكل عندكم اي الكل الغير المشتق ويخرج
ح الا اعلام الغير المشتهرة بالاضافة سواء كانت جامدة او مشتقة

وفيه ان المقصود بالنفي هو مطلق
الاستعارة على ما اعتد به
فانما الاستعارة النقص
على دليلهم في
مستلزم

فانه لا يخرج الاستعارة فيها عما المشهور فكانت في باب الارجح ولا يخفى انه يمكن
 احد لان تفسير المص كانه باق عم يزعم انه فقد زال كل اجل المانعة فصار
 اخفى فاخل اجماعه فعمل الكلام اعم من ان يكون حقيقيا او حكما واما
 تغيير اللفظ فليس فيه الا يمكن فعمل الكلام اعم من ان يكون حقيقيا او حكما واما
 انه لا حاجة الى ارتكاب التكرارات بناء على عدم تناول اللفظ المستعار
 للعدم ومع ذلك التكرار يخرج عنه اي عو. تغيير المص لاسم الجنس وكذا
 وكذلك في تغيير اللفظ بقيد مقابلة المشتق نحو حاتم اسم فاعل من اعتم
 بمعنى الحكم والمواد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي يتناول نحو حاتم الالام
 المشتقة المشتقة بالادوصاف وفيه نقل لان الاشتقاق والوصفية قد
 زال بالعلمية لما بينهما من التشاق قال الشيخ اطوله نقله في التفتازاني
 والسيد السدوسي والمواد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي يتناول
 نحو حاتم فان الاستعارة فيها اصلية ثم قال وفيه نقل لان الحاتم مؤول بال
 بالتشاق في الجود فيكون مؤولا بصفة وقد استعير من المفهوم المتشاق
 لمن له مكان الجود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مستوف لمفهوم فلا يفرق بين
 المتيقن به لان يعتبر التشبيه بينهما بالادوصالة فيبقى ان يعتبر التشبيه بين
 المصدرين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبقية
 ودون الاصلية انتهى كلامه والذات يخطئ بالمال انه فرق بين العلم الجا
 والعلم المشتق المشتهرين بالصفة في الادوصالة والتبقية لانها عند الاد
 مؤولة بالصفة المشتهرة وتوحيها فعمل احدهما اصلية والاخر تبقية بحكم
 تامل ويدخل في المفهوم التبقية فينقص تعريفها ايضا فينقص نحو حاتم
 تعريف الاصلية جمعا وتعرف التبقية منعاً ومن المتيقن كون الاستعارة
 اصلية مع ذلك في مفهوم التبقية فانما امرا متضادان فيه اذا
 نستعار في شيء من الالام العلمية واما كانت مشتقة في الاصل خرجت

من الاشتقاق بالعلمية كما ان الوصف يزول بها فلو خرجت الاستعارة فيها
 من غير تأويل كما في هب اليه بغيرهم من اهل اصلية وعبر داخل في مفهوم العلم
 التبقية والاشتقاق فيها واما كانت منقولة عن المشتقات واما اولت
 الالام المشتقة بالصفة بتلك الصفة بالاستعارة فيها تبقية داخل
 في مفهومها ان لم يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية ههنا يمكن ان يكون
 بمعنى المستعارة وان يكون بمعنى المصدر والغير في قوله الا في جبر بانها
 راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط ففي الاحتمال الاول يكون من قبيل
 الاستخدام بعد معرفة وجه تسميتها يريد ان المصدرين وجه تسميتها في
 الاحتمال الثاني من معرفة وجه تسميتها في وجه التبقية وفيه بعد جبر بانها في
 المصدر وهذا بناء على ما اشتهر بين القوم والافسح في كلام الشاذ الاستعارة
 في الهيئة تبقية تشبه مصدر والمستقبل مصدر اما في مثله لا تبقية اشتقا
 المصدر لانه اذا اريد استعارة قتل المفهوم ضرب تشبه المفهوم ضرب بمفهوم
 قتل في شدة التأثير اه فيه لا يدل على المدح لان الدليل انما يدل على ان
 الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبقية استعارة المصدر ودون الهيئة
 وعلى القوم ذلك ان يكون الاستعارة تبقية في المشتقات ولا في غيرها
 الرسالة بتحقيقه فليرجع الى المطلق وحشية السبند قريب المسلك
 اي قصيره بقرينة المسلك لانه بمعنى الطريق وان اريد بالمقصد بقرينة
 القرب ودون الطريق فيكون قوله غير بعيد المرام صفة كاشفة والتأنييس
 حينئذ التاكيد في حومان المشتقات موضوعه بوضعي لا يخفى ان كون
 المشتقات موضوعه بوضعي لا يدل على ان الاستعارة فيها يكون تبقية
 فيستعار مصدرها من مصدر المشتقات الدال على المعنى المصدر في الهيئة
 المعنى المصدر في الواقع مشتبا يستعار موادها ان يشتق من المصدر
 المستعار والفعل فيحصل الاستعارة في مادة الفعل تبعاً لاستعارة

المصدرى وكذا اذا استعير الفعل او والانسب بما قبلها ان يقال وكذا اذا
لم يتغير في استعارتها معانيها بالمواد فلا وجه لاستعاره المادة بل الاستعارة
فيها انما هي باعتبار عجزها كتشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي الخ فيه
اجاء الى ان الاستعارة في الهيئة لا يتصور بدور تشبيه احد المصدرين
المقيدين بالزمانين بالآخر بتبعية هذا التشبيه يحصل المشابهة بين معنى
ضرب ويضرب واستعير ضرب بمعنى يضرب فهذه الاستعارات تابعة للتشبيه لا
بين المصدرين ولا استعارة في المصدر ولا المصدر فيهما حقيقة فكيف يصح
يتصور الاستعارة فيه وكذا قال الشيخ في اطوله ورسالة الفارسية ولو سلم
ان المصدر ليس بتبعية بينهما فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر بل يكفي
التشبيه بين المصدرين الاستعارة المهيئة وكذا المادة لانه انما اوجب الى
التبعية في الافعال مثلا لا جلا ان الاستعارة مهيئة على التشبيه ولا يمكن تشبيه
معنى فعل بمعنى فعل اخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصح ان يكون حكوما
عليه فاذا تشبهنا مصدرا ومصدرا اخر ليس هذا التشبيه الى مشابهة مادة
الفعل المشتق من المصدرين بمادة الفعل المشتق من المصدر والاخر او بحسب بنية
وبهذا القدر يمكن الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة في
المصادر ولكن السيد ذهب الى انه اذا استعير الفعل باعتبار الزمان يكون
الاستعارة تبعية المصدر ايضا واختاره المصنف بل اللفظ او لفظ الفعل بتمامه
او بجزئه وصارته مستعار بتبعية استعارة الجوز سواء كان ذلك الجوز ما
ما قد يا او صوريا هذا الاجزاء متعلق باستعارة المادة والهيئة كليهما
كما يدل عليه ان الشئ بعد ما قرر رسالة الفارسية ان استعاره مواد الله
المشتقات تابعة لاستعاره مصدرها وان استعاره حيث انها تابعة للتشبيه
الواقع بين مصدرها فقط فالاشارة في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم
ان الاول ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت تبعية لانت

المستعار فيها وانما هو المادة والهيئة بتبعية استعارة الجوز المادة والصوت
انتهى كلامه لكي ينبغي ان يعلم ان استعارة الجوز تابعة لاستعارة المصدر
ان كان ذلك الجوز ما قد يا والتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا
يندفع الاعتراض في دليل الذي ادعى ان من واجب الوعاب غاية الامر
ان تسميتها بالتبعية ليست باعتبار التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجزء
ناقل قال الشرح في الرسالة الفارسية في اخر بحث الاستعارة التبعية وقد
علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره المصنف ان الاستعارة في المشتقات تابعة
لاستعارة المصدر والجوز في تابعة للاستعارة في المتعلق وتبع في ذلك مصدر
التبعية فهو كلام مبنى على المذاهب الشافعية او مبنى على قلته لانها لم تنفك
الكلام فعليك برسالة الفارسية او قد ذكرت في هذه المحررات ما ينبغي
ع الرجوع الى تلك الرسالة فتفطن له انما يتصور بتبعية المصدر هذا المحرر
انتهى مبنى على ما هو المشهور فلا يجري في النسبة الداخلية في مفهومه الاستعارة
تبعا للاستعارة في متعلق نسبة الافعال والا فلا تغفل المحرر المذكور انما
اذ لو جرت الاستعارة فيها كانت تبعية الاستعارة في المتعلق دون المصدر
وايضنا صادرة اقسام الاستعارة في الفعل ثلاثة عا قيس الحرف اي
جريا منها متبها بالجري في الحرف فان معناه نسبة مخصوصة بتقليل مقدار
كان قيل كيف يقاس نسبة الفعل على الحرف وهل بينهما اسكنة وقرب حتى يظن
جواز قياس احدهما على الاخر ويحتاج الى تبعية اجاب بانه نعم معنى الحرف نسبة
مخصوصة تجري فيها الاستعارة تبعا للاستعارة في متعلقها على رأي المصنف
وتبع التشبيه الواقع في المتعلق فقط على ما ذكر الشرح في الرسالة الفارسية
وذلك بان يشبه معنى الحرف لمتعلق معنى اخر في اخر في وصفه استعارة المتعلق
الذي وقع تشبهه به وبواسطة ذلك يحصل المشابهة بين معنى الحرفين
فيستعار لفظ الحرف الواقع متبها به للحرف الواقع متبها على رأي الشارح

وأما المص فهو بعد التبعية الواقع بين المتعلقين بقول استعار
 لفظ أحد المتعلقين الآخر ثم يقول بالاستعارة التبعية بين المحررين والمختار
 من القولين بما قال فيه التكلن والاعتبار لأن مطلق النسبة على قوله واليهم
 في النسبة الداخلة الخ أي لأن مطلق النسبة التي هي متعلق النسبة الداخلة في مفهوم
 الأفعال لم يشترط بمعنى يصلح في ذلك المعنى لا ما يجعل وجه النسبة حتى يشبه به
 الأشياء فيه فإذا لم يصلح تشبيهه لم يمتنع مطلق النسبة لم يصلح استعارة شيء
 فكيف يصلح في النسبة الخاصة الداخلة في مفهوم الفعل التشبيه والاستعار
 بالتبعية قال بعض الأفاضل فيه بحث لأن النسبة التي يرجع إليها نسبة الأفعال
 ليست مطلق النسبة عابرة القيام ولها خواص وأوصاف يفرق بها الاستعار
 فإذا اوردت اسناد القرب إلى المحررين عليها للدلالة على قوة نسبة اليه تشبيه
 نسبة اليه باعتبار الخريف بنسبة اليه ينسب اليه عابرة القيام وقيل ضرب
 فلان لم يبعد عن الصواب وقال فاضل آخر يمكن الاستعار في الأفعال باعتبار
 نسبتها الداخلة في مفهومها باب يشبه بما يرجع إليه نسبتها بنوع استلزام مطلق
 القيام والاقصاى مثلا ما يرجع إليه ينسب آخر كذا كذا مطلق الدلية فيقال
 قتلني السيف والسوط والاستعار التبعية في الأفعال لا تختص بالمصادر
 عما هو المشهور فيها بينهم تدبر ما تدبر في انتهى كلامه ولنا أن يقول
 أمثال ما ذكره في جرياء الاستعار في النسبة بتبعية الاستعار في متعلقها
 كلها من قبيل الاستناد المجازي ولا يجاز في اللفظ وسما في ذلك كله عن قريب
 في كلام الشرح نجد في متعلقات معاني أخرى كالابتداء والانتها والظرفية
 وغير ذلك لها أصول مشهورة يصلح تلك الأحوال أن يجعل وجه النسبة عند
 متعلقات معاني أخرى وبذلك تلك المتعلقات فيجوز الاستعار في المتعلقات
 ونسبة في ذلك يجوز الاستعار في معاني أخرى وهذا عاراه والمص وأما
 عاراه الشرح فالنسبة بين المتعلقات كافي للاستعار في معاني أخرى ولا يتوقف

على الاستعار في المتعلقات بل هي كلفة عنها مغنية ثم الاستعار في الفعل
 على نسبيته أو بعد ما عرفت أن الاستعار لا تجوز في النسبة الداخلة في مفهوم
 الفعل فأنسلم أنها في الفعل على نسبيته إذا لو جرت في النسبة كما كانت على ثلاثة
 أقسام فبعضها تشبيه أو تشبيه أحلا المصدرين بالآخر لأن الأول تقيد
 كل منهما بقيد مفاير لقيد الآخر وكذا يقع بناء الاستعار على هذا التشبيه
 فالاستعار عنه قد سكت في هذا التقييم أي عنه بتبعية استعار المصدر
 بدليل قوله في أول المحكية أن الاستعار في الفعل إنما يتصور بتبعية المصدر
 وقال الشرح في الأطول وفيما ذهب إليه قد سكت في نظر أن القرب حقيقة في كل
 واحدة القرب في الماضي والقرب في المستقبل فكيف يتحقق استعار أحدهما
 للآخر حتى يتحقق الاستعار بتبعيتهما في الفعل وفيه نظر أنا لو سلمنا أن المصدر
 حقيقة في الماضي وأعمال والاستقبال لكن اللفظ أن القرب الذي بينهم ضرب
 الماضي حقيقة في القرب الماضي دوة المستقبل وبالعكس فالقرب الذي بينهم من
 غير المستقبل مثلا حقيقة في المستقبل مجازا في الماضي فيصور استعار لفظ أحدهما
 للآخر كما يتصور والتشبيه بينهما إلا أنه لا احتياج إليها بل يكفي التشبيه كما هو في الشرح
 ويستدعي حدثا وزمانا في الأكثر وقيد في الأكثر موجود في القوائد العمانية
 وأما قال هنا يستدعي في الأكثر لأن العلامة نفسه قال في ذلك الكتاب القمل قد
 يعرف عن الحديث كالأفعال النافعة وقد يعرف عن الزمان كنعم وبئس وبعث
 وعسى إذا أنشأ بها حكم ولم يكن المراد به إلا خبر كهمز الأبرار الجند فان لفظ
 همز باقي على ما في الماضي وعلى الحديث الذي هو المراد به لكنه تعرف نسبتها إلى
 الأبرار لأن جند الأبرار هو المراد لا هو نفسه بل هو سبب لزوم جند العدو
 ويتقوى به فبنيته تشبيه الأبرار المراد ببناء عليه جنده له واستيعاد المراد
 وضع للنسبة إلى جنده اليه وفيه من قبيل اسناد المجازي دون اللغوي كما سبق
 كنادي أصحاب الجنة فان كان عابري حافيه في الحديث والنسبة لكن

استعمل في زمانه لان النداء في يوم القعدة فبشرهم بعد ان اقيم فانه استعمل
البشارق فيه لان الزاد في الحرف باق على حقيقته امر بالتأمل في كلام الشر
لحقنا القول باستفارة النسبة في هنرم الامير الجندون وقادى اصحاب الجند
فانه كما يصح تشبيه نسبة اليوم الى الامير بواسطة انه سببه نسبة الامير
الى الجند بواسطة ان فاعل له تفرقة من غير فارق يمكن ان يقال انه لا شك
في ان نسبة الفعل الى الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل ويجري فيه الاستعمال
بناء على ان العلامة الا انه ان ارد ان يبين جريانه الاستعاره في الاجزاء الثلاث
لمفهوم الفعل فان يثلثه امثلة متغايرة بالذات لزيادة التوضيح ولم يلفت
عظم على قوله امر بالتأمل وحاصله ان كان الاوّل ان يجعل وجه الامير بالتأمل
تميز ملحوظ من القولين لاما جعل وجهه من خفاء القول والقولان
في قول السند ان الاستعاره لا يجري في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل وقد
العلامة ان الاستعاره جارية فيها كما في احدث والزمان لما في كونه من
ان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجهه اما الاول ويوافق
الحق قول الشريفي فلان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل حقيقة كما ان وجها
لعل العلامة لا يسلط ذلك بل يقول او اول المسند وقال الشريفي في اطلو في بيان
حقيقة الاول ان النسبة جزء من معنى الفعل فلا يستعمل الفعل عنها بخلاف
المصدر فانه لا يستعمل الفعل في معناه بل يستعار عن معنى المصدر نفس
المصدر ثم يشتق الفعل منه ولا يمكن نقله في النسبة واما الثاني اي بطلان
دليل قد كثر فلان نسبة الفعل انواعا حاصلة ان لا يتم ان متعلق نسب
الافعال هو مطلق النسبة بل متعلق بها انواعا ذلك المطلق كالنسبة الى الفاعل
مثلا فان لها احوالا مخصوصة يمكن ان يشبه بها نسبة الفعل الى الالة
مثلا وتنزل منزلتها وتستعار لها لفظها فيقال قتلني السيف او السوط
وكذا في باقي الافعال فدل على قد كثره لا يدل على المدح ونسبة الى المفعول

هذه النسبة يجوز ان يكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل كما في عينة لافيه و
ان يكون مشبهة بها بالنسبة الى الفاعل كما في قوله سبل مقيم او النسبة الى الزمان
او نحو صر منها ونسبة الى المكان لا غير ذلك الزمان والسبب وهذه
النسبة لا يقع الا مشبهتا فاعل وكل نوع منها اي من هذه الانواع يظهر ان
يشبه بها ان يقع مشبه بها بالاشياء باعتبارها بملحظة تلك اللوازم
وجه المشبه وهي النسبة الانثائية مشهوره بصفات يصلح ان يشبه
النسبة الاخبارية بها في تلك الصفات بالاطمئنان والمطابقة فيصبح الكون
النسبة لان يشبه النسبة الانثائية بها باعتبار احد ما كما استعاره في حجة
فانه يشبه الانثائية في ارجح بالنسبة الجنثية في حجة الله في المطابقة والخصر
فعتبر عنها بوجه الله لا فلها واخرى في وقوعه النسبة الاستقبالية الجنثية
فانه شبه النسبة الاستقبالية الجنثية بالنسبة الانثائية في قوله ثم فليتبوا
في الموحوس والزوم ثم الاستعارة للنسبة الجنثية الاستقبالية قوله فليتبوا
ما يعبر به عنه عند تفسير معنى الحروف والضمير في راجع الى ما في عنه
الوصف الحرف في من المعاني المطلقة وهذه المعاني المطلقة ليست معاني الحروف
والاما كانت حروف قابل اسماء لان الاسمية واخر فية انما هو باعتبار المعنى
بل انما هي متعلقات معاني الحروف ومن جعلها حتى لزمهم كونه الحروف مجازا
لا حقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت لها من المفردات الكلية لا يصلح
استعمالها فيها اصلا وذلك مستبعد جدا ويلزمهم ان يكون الحروف اسماء
بالنظر الى الوضع وحروفها بالنظر الى الاستعمال انما جعل تلك المعاني
المطلقات تعبيراً عن النسبة اي الاولات لملا حظاً الى النسبة اخفرت
الجنثيات بتعلق هذه الاولات عند الوضع ان الفاعل الجنثية ويلزم
تبعية الاستعاره في التعديرات الاستعاره في معاني الحروف عند ابناء
على ما ذهب اليه المصنف ان الاستعاره التبعية في الحروف فانية للاستعارة

في الاستعارة المتعلقة والافعال ذهب اليه الرسالة العربية الى ان يكون
استعارة المحرور في التبيين فقط بين المتعلقات فان جعل من التبيين المعنى
المتعلقات المتشابهة بين معاني المحرور وهذه المتشابهة اللازمة كافية
لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار الاستعارة في المتعلقات استعملت
على سبيل المجهول مع التانيث مستند الى الفرات بتاويل اللفظ والجملة كذا
في شرح المفتاح للسيد قدس سره مجازا من سلاعة وتنت باعتبار الدلالة
لان من المنطق كما يجوز الاستعارة ايضا باعتبار انما يشبهه بالمنطق في ايضا ح
المنطق وكوة الدلالة لان من المنطق نظر لانه لا يوجد الدلالة في المنطق بالمهمة
الا ان يكون ذلك المنطق مساقطاً عن الماهية والاعتبار او يقال الدلالة لا زائدة ولو
عقلية يريد ان يبي علاقة المجاز برب ان يبي وجه الامر بالفهم بالنظر الى ما
في شرح التلخيص لان مثال المفتاح قد يبي بحيث لم يبق فيه ضياء يبي المصداق
ضكوة المجاز اصلها فيهما وفي الفعلين تبعا وفيه بحيث لانه قريبة انه يريد
انه لم لا يجوز ان يكون العلاقة بين المصدرين التبيين على كفاية وجود العلاقة
باعتبار بعض اجزاء معنى الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كل جزء وجزء
وقيل لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعارة وحمل كل ما اصلية وفيه نظر
قدم المفعول اي على الفاعل لان وضع المظهر موضع المظهر على التباس
فوضع موضع الفيزا الوضع الاول بمعنى الاتية والموضع الاول بمعنى التيات
والداعي والمطابق الى بالمظهر في مقام تفضي المظهر ولا وجه لتوهم التكرار في
قوله فوضع موضع المظهر فان المراد بالوضع والموضع في معنى المفعول
اي في هذا المظهر مكان المظهر بعينه لا مضافا ولا مؤخر او قوله لكاء الاستعارة
ان لا يوجد خوف التباس المرجع بعينه على تقدير الاتية بالمظهر فانه قد سبق
ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة الاصلية والتبيينية اجازية في
المتشابهات وفي المحرور واحتمال رجوعه الى كل واحد منها فاعلم في باد الرأي

فوضع المظهر مكان المظهر فاعلم التباس لعدم تعدد الاتصال واتصال
الفيزا واجب عند عدم تعدد الاتصال واذا اتصل به المفعول بالفعل
والفاعل غير متصل كما في نحو فيه وجب تقديم المفعول على الفاعل وتقديم
هذا المفعول الموصوف موضع المظهر على الفاعل عما استخرج من الشرح كما لا يكون
واجبا وهو المتبادر من كلام الشافعي لا وقد وصي بالمحافظة عليه ووصفه
بانه نكتة جليلة وقد وفق لاستخراجها ويحمل ان يكون مستغنىا وبما قريب الى
الى الصواب لان الاول في حيز المنع لا يرد نفسها الى المكنية اهـ واذا انكب
هذا السامح اعتبار الاصلين ومع التبيين والمكنية واعراضا عن التبيين
ولما كان الحق مبهما وكذلك الابهام قال لا يرد نفسها الى المكنية لا وجبة
ونكاح التبيين لا ترى ان القوم قالوا واختار السكاكي ونبه فيما بعده
حيث قال المصنف في العقد الثاني واختار السكاكي اعوجبه رد التبيين اليها
لا على البطلان اي بطلان التبيينية وحقيقة المكنية واعلم ان المناسب ان
يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكار السكاكي التبيينية هنا بل يبرهن عنه في
في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد الثاني المفعول لتحقيق المكنية وعلمنا
ان كونه حقا فاما سبب ان يتوهم محلا يحتاج الى احواله عما سبذكره الى
التكرار وكذا الحاجة الى اعكاشة التي كتبها الشرح لان المصنف سمح بغيرها
لان الشرائع بها من الدفع الاعتراض الوجه الذي اخبر عنه تلقا نفسه لشرح
المكنية على التبيينية وذلك الوجه هو عدم كوة المكنية فانه لا يستعارة اخرى
وتلك اعكاشة اي هذه فيه بحيث لان مدلول استعارة المكنية التبيينية يكون
تخيلا في اعتبارها والتخييل عند استعارة مبنية على التبيين والاستعارة
في الفعل لا يكون الا التبيينية فان كونا لا يكون مغنيا عن اعتبار التبيينية الا ان
هذا لا يضرنا لانه امر لازم السكاكي لا محالة سواء جعلنا وجه اختياره الرقوى
المكنية ما ذكرناه او ما ذكره فانه من قبيل الاقسام القويمة التي لا يرد

اصوب في التشبيه بدل الاستعارة يرشدك الى ذلك قول المصنف فيما بعد في وجه البلية
 الترشيح لا يستعمل على تحقيق المبالغة في التشبيه الا ان يحمل في قوله الاستعارة
 على معنى التشبيه اذ بعض مبالغة في التشبيه حاصله سبب الاستعارة في شاك والسلا ح
 فيه قرينة فلا بد الملايم الذي يصير الاستعارة بغيره ان يكون بعد القرينة
 فهذه الاستعارة مطلقة لا مجردة اللهم الا ان يقال انه في الامر على القرينة المحال
 فان التمثيل للاستعارة قرينة المجاز له ليد في المصريح الثاني مبالغة جعلها
 لجد فكانه اسود اذ لا يكون لا سود الا لبدية وحصل لبدية فيه قرينة تقديم الظن
 والمبالغة في النفي والضعف فان المبالغة في لم تعلم راجعة الى النفي ولا يجعل النفي
 داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد قال في الاطول
 والمقدق ليجري ان قرينه اوقع في الوقايح كثيرا وما لو قرين كثير حتى
 كان قد ذوق ردي بالحكم فزل يوترشيع وانسب بالاسد ولا يبعد ان يكون
 كذلك انتهى فالنقيم اعتباري او هذا النوع على الاجمال والترشيح ابلغ
 من الاطلاق والتجريد ومن جملة ما لا يستعمل على تحقيق المبالغة في التشبيه
 وذلك لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه ودر شيعها وقرينتها بما لا دام
 المستعار منه تحقيق وتقوية لتلك المبالغة الى السبب فان الترشيح
 سبب البلاغة او المبالغة والا فلا يبلغ من البلاغة هو الكلام المحصر
 بالامانة الى الترشيح والادف بالبلاغة صفة للمتكلم اليه او من المبالغة
 هو الحكم بناء على ان فيلس افعل المفضل ان يكون للمفاعل والاد بطل الحكم
 في الحكم لان اسم التفضيل قد يجرى للمفعول نحو اليوم واشغل واشهر واعرف
 لكن على سبيل الشذوذ الا انه يرد عليه ان بناء اسم التفضيل على المذيد
 على الشاذ غير جائز وقد اشرنا الى وجهه وهو قوله فيما مر ليجري بها
 عن بعض مبالغة في الاستعارة لتساوقها ببناء فيها انما يتبع
 عند تساوي الملايم في الكمية والكيفية فالحكم بها جميع التجريد والترشيح

في مرتبة الاطلاق على الاطلاق ليس بصحيح والاد لم يوجد استعارة
 مطلقة قد مر الكلام على هذا الشرطية في زيادة التجريد والترشيح يكون
 بصدده ذكر زيادة الترشيح وحذف التجريد وليس كذلك مطلقا اي
 بالاد فاق والمستعار منه في المكنية المشبه على سبب السكاكي قرينة للمكنية
 عنده من سلا يمت المستعار له فيكون التخييلية عنه على تقدير عدم الاشتراك
 تجريد لا ترشيحها فالقول ان يقال فلا يعتقد قرينة المقترحة ولا قرينة مكنية
 السكاكي تجريدا ولا قرينة مكنية السكاكي ترشيحا الا ان يقول انه لم يلتفت
 الى مدح السكاكي الاثر انه ستر في العقد الثاني نعم يكون كذلك
 على مدح المختار وهو مدح السكاكي وملكهم صاحب المكشافي ولا
 فلم يكن المكنية والتخييلية في المجاز عنده فلم يوجد مستعار له عنده فلم يوجد
 الترشيح عنده بمعنى ذكر ملايم المستعار منه نعم ترشيح المكنية عنده ذكره
 ملايم المشبه به الترشيح يكون بجوزاء كونه باقيا اه قد ذكر الترشيح انما
 ان الترشيح ذكر ملايم المستعار منه وهما جعله عبارة عن اللفظ الدال على
 الملايم بناء على انه مشترك بينهما او حقيقة في احدهما ومجاز في الاخر للتعبير
 عما الشئ وهو المستعار له بلفظ الاستعارة اي بلفظ هو المستعار
 فالدلالة بانية ومزنية للاستعارة في انه تحقيق المبالغة في التشبيه
 مع دويقة اعم مع تابع المشبه به وضافته ويكون مجوزا ان يكون مستقارا
 فيه نعتي وارتكاب اعتبارات الاحتياج اليها كما مر على انه ينكسر به
 قوة الترشيح كما سيأتي مع ان الغائل ان يقول جواز بقاء الترشيح على
 حقيقة يستلزم عدم وجود القرينة المانعة ارادة الحقيقة فكيف
 يجوز ان يكون الترشيح مجازا في ملايم المستعار له ناسل الملايم المستعار
 الحقيقي ووجه الوجه ولا يخفى ان هذا لا يتحقق فلو قال ويجوز ان يكون فيما
 بلايم المستعار له كذا او ان الملايم المذكور اي ملايم المستعار له

وانه يحتمل مثل ذلك في البحر يذوقه تحت قوفه في فعل عنه في الحكيمة اي حبي
 التعبير بسلامي احدنا بلفظ سلامي لا يخرج جميع البحر يذوقه والترشيح اما البحر
 فيا لنظر الى المعنى المجازي واما الترشيح فيا لنظر الى اللفظ الذي هو موضع
 الملايم المستفاد منه هذا في البحر يذوقه والترشيح واما في البحر يذوقه فالأمر
 بالعكس بل الوجه بناء على جواز كوة الترشيح بجاز امر سلامي سلامي للملايم كور
 او عن القدر المشترك حيث استعمل الجمل للمعد بقية اصنافه الجمل
 اليه قضا او بجاز امر سلامي وبنالك الوجه بملقاة الاطلاق والقييد بان
 اطلق الاعتصام الذي هو التمسك بالجمل في مطلق التمسك والوثوق
 الذي هو قدر المشترك بين الملايمين ثم اريد من ذلك المطلق المفيد الذي
 هو الوثوق بالمعد فيكون بجاز اعلا بلايم المشبه بمرئيين ولعله انما يحتاج
 الى المرتبة لا جل ان سال المجاز لان العلاقة بين الملايمين انما هي المشابهة
 وهي ما نفع من الجبان المرسل ولا يذم عليك ان في كوة الاعتصام مستغنى
 للوثوق بالمعد او بجاز في الوثوق بالمعد نظرا لانه يلزم التكرار لا الجمل
 مستعمل في المعد فيكون المعنى ثوبا بالمعد الله بعد فينبغي بقاء الاعتصام
 على حقيقة او حمله على المجاز المرسل المستعمل في مطلق الوثوق بملقاة الاطلاق
 كما ان شاء الله بقوله اوتى الوثوق اي المطلق الذي هو قدر المشترك
 بين المشبه والمشببه فيكون بجاز امر سلامي بنية لعلاقة الاطلاق في القدر
 المشترك وبنو دواع الوجه ويجوز بعم النظر بجمل الكلام على صفة البحر يذوقه
 بعيد لانه يؤيد في اعتبار الشيء وعدم اعتبار في حالة واحدة وح اي حبي
 كون الاعتصام غير باق على معناه فتأمل حتى نطلع على حقيقة احوال
 وعلم انه قد لزمت من ذلك جواز كوة الترشيح للمجاز المرسل وذلك لان
 الترشيح اذا كان بجاز امر سلامي واحمال ان الاستعارة ترشيح للترشيح
 فيلزم ان يكون الاستعارة ترشيحا للمجاز ولا ينبغي ان الترشيح المعرف
 فقد حصل نسخ

بذكر الملايم المشبه به ببعد شموله حاصله ان ينفى البقاء الترشيح على حقيقة
 لانه اذا كان بجاز اعلا ملايم المستفاد منه وهو بالبحر يذوقه والترشيح وكما اخذه
 اي المعنى هذا الشمول عن التفتان الى المستنبط لذلك كلام صاحب الكشاف
 وبني المص هذه الفريدة على ذلك الشمول تمام كونه بدل من قوله كلام قضا
 الكشاف ويجوز ان يكون بقاء الكلام صاحب الكشاف في كونها مانعة عن
 ازالة الموضوع له فيخرج عن الكناية المركبة على مجموع اعتصام بجمل المعد
 لا على الجمل فقط والمراد به المركب الذي يكون بجوز ما يجب والا ستعاره
 في بعض اجزائه بخلافه اسد برى على الا حتم ليس ويؤكد الترشيح
 باقيا على حقيقة وكونه غير باقيا عليها ليس في معرفة الفتح بل صار الكا
 للفتن وذا ملكة فيه وكذا يصيد على مجموع قولنا في حمة الله اي في الجنة التي
 تختل فيها الرحمة والمراد به المركب الذي يكون بجوز ما يجب باعتبار المجاز المرسل
 في بعض سردياته فلا تكرار في المثالين او نقول ان بمثلين لانه الاول
 منهما مركب تام والثاني ناقص ولا يستعمل ما يجوز في الفاظه مع انه التعريف
 يشمله فلا يكون ما لنا ولنا ان لا يدفع بملحظة قيد الحنية في التعريف
 اي وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب والشرطية خبر
 لقوله المجاز المركب على قياس المجاز المفرد وهو مع الشرطية خبر لقوله الفرقة
 السادسة ولا حاجة الى المعانيذ للاتحاد كما في ضمير الشاء وقيل خبر المتبادر
 قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالمواو لا ينافيه
 المجاز المركب انه يستعمل بجملة من ولعله المجاز المرسل بل كما ينوع ان
 يستعمل تمثيلا فيه انه في غاية البعد مع انه لا يستعمل باسم فيه نظر تام
 فاولى ان يقال ان كانت علاقته غير المتبادر فلا يستعمل باسم اصلا بل تما
 فالتقوم اي هذا الاسم المجاز المركب محامات على القوم ولم يتعرف له
 بل للفرق في انتفاء النسبة الى الانتفاء المستعمل وعرض عليهم انه هذا الا

منطبق بقوله بل مما فات القوم فانه يفهم منه ان القوم حمروا الجواز المركب في
ثلاثة بان الجوازات المركبة كثيرة لا تخفى التمثيلية كما ان جواز المستعمل في
الانشتات وبالعكس والاحياء والمستعمل في لوازم فوائد الخبر ونحن نقول
في جواب اعتراض المحققين المتنازلين على القوم ولنا ان يقول هذا الجواب
لما سئل انما انما حاصل ان الجواز المركب ينحصر بالتمثيل والخبر المستعمل في
الانشتات وبالعكس والخبر المستعمل في لازم الخبر ويمكن ان يجاب عنه بان في
الكلام هناك على افتاده المصنوع للفتن في واما ما فقد في الكلام على
ما بداه من انه في حمروا القوم الجواز المركب في الاستمارات التمثيلية فان الجوز
يتم احدى المركبات التي هي غير التمثيلية سواء اليها وعارض لها فلم يلتفتوا الى ذلك
الجوز السار والى المركب والمعارض له بسبب الجوز في اجزائه واكتفوا او عارضوا
عن بيان الجوز السار والى المركب ببيان ايه اى بسبب انهم بينوا الجوز بها الذي
في حقيقته وجه المركب الخبر ايه عطف على اسم ان في قوله فان الجوز فيها بتعبئة
ذلك الجوز الذي وقع في اجزاء الصور والحاصل ان الجوز فيها على التمثيلية من
المركبات بالعرض والجوز بالاصالة انما هو اجزائها الداخلة في الجواز المركب المفرد فلا يقد
اللفظ بجواز مركب للجوز في جزئه ولا لكان مثل جاني اسد يرمي بجواز مركب ولم
يقول به احد في شيء من الانقسام اى التفسير المفرد والمركب بناء على جواز اطلاق
الجمع على اقسام الواحد فاما ان يتجوز في الكلمة الماخوذة في تعريف الجواز المفرد بان
يجعل اعم من انه كونه حقيقة او حكما واما ان يترك بيانها بالمقايضة على الجواز
المفرد فان الهيئة التركيبية المستعمل في غير ما وضعت له لملائمة جواز الكلمة ما ذكر
من المركبات التي سري التجوز اليها من التجوز في اجزائه كلها او بعضها ما ذكره او صورته
كجاني اسد واعتصر بجعل المثل في وجه الله والخبر المستعمل في الانشتات وبالعكس
ولا يتجوز في شيء من اجزائه ولو كان اجزائه تجوزا لجمع وجهه تجوز الاجزاء فهو
كقولك تقدم رجلا وناخر اخرى مع انه ليس استمارا تمثيلية فليس جواز الحكم

دخولهم النار فصار قرينة على الاول وقرينة الاستعار بالكتابة هنا استقفا
تحقيقه كما في نقض العهد على ما هو مذهب صاحب الكشاف واما ما يدعيه السيد
من انه يريد ان النار بجازم الكون المقتضي اليها والالتقاء في شمع لهذا الجواز
او بجازم الدعاء الى الايمان والفاضة ونحو ذلك الدرجه بالنسبة الى ما ذكرنا
هذا ما ذكره المتنازلين في حاشية الكشاف في هذا المقام على عكس اى صارت
فيما يكون الشبه اوجه الشبه فيما لا تدق بينهما فظاهر والمفرد كثير ما يكون وجه
الشبه بين كل جزئين من اجزاء الطرفين ظاهر لكن لا يلتفت اليه اذ لا فصل
لشبه المفرد بالمفرد ولا للاستمارات المبنية عليه كما مر بل الملتفت اليه تشبيه
المركب بالمركب في الهيئة المتفرعة اذ الفصل له وللاستمارات المبنية عليه وفي كون
المثال المذكور وهو انبت الربيع البقل كذلك اى استمارا تمثيلية بالمعنى المذكور
بحيث لا ينفك عنه الجواز العقلي ووجه اللغوي ففصله ان يكون بجواز الفونان
مركبا وان سلم انه بجواز لغوي فلا فائدة بجواز مركب لم لا لا يجوز ان يكون مفردا كما
ذهب اليه العلامة العصفه الحلي والديس في لزوم الامير اجند لمصاحبه اياه
في التلبس اى كونهما من سلاسلات الفعل ومحو لانه لم يكن تجوزا في اللغة بل
التجوز انما هو في الاستناد لكن الثاني بطل لانه لم يرد به ما هو المشهور من
الجواز العقلي بل ليل ما من من انه لم يقل به احد وان لم يكن بعيدا عن الاعتبار
فالمقدم مثله فتعني الشق الثاني ولنا ان يقول متافهة المصنوعة على
اختيار هذا الشق بدليل قوله وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعل على التلبس
الفاعل وحيد يندفع بحجج النزعة فتأمل ايضا لو قصد تشبيه التلبس الذي لا يخفى
ان حمل تشبيه التلبس الغير الفاعل على التلبس الفاعل على هذا المعنى في غاية
البعد كون القول المذكور مستغلا في التلبس الغير الفاعل اذ تشبيهه بذلك القول
في مجزئه انما من الاستمارات المركبة التمثيلية وما يؤيد هذا كوننا من الجواب
توجيه المركب المذكور وهو انبت الربيع البقل غير ملبس مشهور وما هو

المشهور هو انه من باب الاستناد المجازي وفيه انه لا يلزم ان يكون غير مشهور
 الاستعاره التمثيلية بل يجوز ان يكون غير مشهور الاستعاره النبويه والنسبه
 فقط دون التحديث والزمان يكون مجازا مفرقا كما ذهب اليه بعض اللغويين والاديب
 في نحو عزم الامير بجند صرح بذلك الزم في رساله الفارسيه واتى ضرورة ندعوها
الواجب على الاستعاره التمثيلية مع بعد دعاء العبارة وعدم سقوطها في نحو است
 الربيع لان المقبول المقبول فيه انما هو المجاز المعنى كما هو المشهور او المقبول المفر
 الذي في النسبه كما هو غير المشهور ولا يحصل له لان المتردد لا يقدم رجلا الى هذا
 ويؤخر اخرى الى خلفه فوجهه العلامة التفاضل في شرح المفتاح بان المراد بالرجل
 المخطوطة والمفني تقدم خطوط قد امدت و تاخر خطوط اخرى خلفت واورد عليه ان
 تاخير المخطوطة الى موضع ابتدائي منه المخطوطة لا الى خلق المتردد وفيه ان المراد با
 الخلق المخلوق الذي حصل له بالنسبه الى موضع المخطوطة الاولى لا المخلوق الذي كان
 له قبل المخطوطة الاولى وسعد يرد عليه ان المشهور في التردد تقديم الرجل
 وتأخيرها لا تقديم المخطوطة وتأخيرها وتباعد السيد السند في المتكلم فقال المراد
 بالرجل الاخرى الرجل التي قد مرها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث اخرت مغايرة
 لها من حيث انها قدمت لكن اللفظ ما ذكره الزم ان اخرى صفة تارة هكذا
 حقق المثال اي كما حقت العلامة التفاضل والسيد السند في تحقيق انه
 اولى واجل من تحقيقهما وقد خلا على الابدالية اي ان الاستعاره المركبة
 التمثيلية نبوية وان المنبوع اي شيء ولا تجدد في صدر بعد الصدور بحتم ان يكون
 المبني ولا تجدد في شيء من الصدور وح كانه المناسبي في الصدور الثاني التكرير
 ويحتمل ان يكون المفني ولا تجدد في صدر بعد الرجوع الى كتب القوم فانه لو اختلف
 في صدر واحد من القوم لوجد في كتبهم فان الصدور على رتبة ونسب جميع الرجوع
 والجل على ان معناه ولا تجدد في صدر بعد صدري على ان يكون اللام عوضا
 عن المضاف اليه بمبدأ الفاعل كحيات القوم فيه انه الاضافة في كلمة القوم لا استغناء

فيكون متعديا ومعنى وان كان مفرقا لفظا ولا يبعد ان يقال ان اتفقت كناية
 عن التحديث ويقرب من التوجيه الاول الثاني وما ينبغي ان يعلم ان الكلمة ههنا بمعنى
 الكلام ككلمة الشهادة حتى تجازت اي الكلمة من المتعدي الى الاتحاد فلا يغير
 وحدة الكلمة وفاعليتها المجازية وان وجوب التعدي انما في عمل الاتفاق
 الحقيقي ووجه المجازي سوى المشبه فان قلت قد تقرر في بحث التشبيه ان ذكر
 المشبه واجب البتة قلت انما في التشبيه المصطلح وقد تقرر ان المراد به غير
 الاستعاره بالكناية والشرط المذكور اي القدر المذكور من الشرط فانه بعض
 الشرط لان قوله دوة عليه من تمام الشرط زيد في جوهش قال اه فيه انه خرج بيا
 المراد المشبه في ذلك القول بالسؤال لا بخاصة المشبه به لا يثبت اي الشرط المذكور
 مع ما عطف عليه ادريد بالنقض ابطال العهد وما اذا اريد به المعنى الخفية
 وتفرق طاقات الجمل بعضها عن بعضها فالتشبيه قد ادا ان يتكلم ويحمل
 ما يخص المشبه به على معنى اعم من ان يكون حاققة لفظا ومعنى او لفظا فقط وقد
 مر هذا التمكن فتذكر في مشهور البيان اه الاولى وفي مشهور الشرط المذكور
 فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرر الاتحاد فانه
 لا يخرج عن الدلالة على التشبيه كقولهم استعاره وهذا شأن الى هذا الجواب
 بقوله فالاولى حيث لم يقل فالصواب وكذا قوله لا على التشبيه ثم بهذا السداد
 وحاصل المنع ان لا يستقيم قول الحسن اتفقت كلمة القوم على انه ان ا
 تشبه من باخر الى قوله كانه هناك استعاره بالكناية بل يكون هناك استعاره
 بالكناية على ما ذهب المخطيب فقط بحيث لا يقصد اي الاتحاد بالدعوى بل
 المقصود بالدعوى انما هو تقرر الاتحاد ويجعل الاتحاد مسلم الثبوت ويقرب
 اي عن المشبه به باسم المشبه بنا على انها اذا اتحد ايكون اسم المشبه اسم المشبه
 حتى كانه صارت المنيه والسبع اسمين مترادفين فالاولى ان يقال بكاء يرد
 عليه ما يرد على الاول فالاولى ان يقال اتفقت كلمة القوم على ان في نحو اظنا

كورانفا

عنه

المنشئة ثبت بفلان استعاره بالكناية كما هو واحد معناه الاضطراب لم يقل احد
معنى الاضطراب بمعنى المنشئة من وجوه انا لا اجد المراد بالجمع ما فوق الواحد ولما
للاضطراب معنى ثالثا وهو التحرك ولم يتفرض له لا نفي ولا اثباتا لانه غير
مناسب ههنا لعدم اختلاف قول السلف ولعدم سلافة معناه لا اتفاق بل الملازم
انما هو الاختلاف في المقابل له حتى يتبين قوله ولنقرض له في ثلث فرائد والاد
لقابل ان يقول لم يتفرض له في ثلث فرائد لاني اقل منها ولا في اكثر عليها والاد
اي وان لم يقل بكونه محدثا مولدا فلا صحة له في المعنى لانه لم يجد الترابيل هذا
المعنى في اللغة اي لم يجد استعمال التزييل بالباء في اللغة على تفهيم معنى الجعل بل
جاء في الصحاح والقاموس التزييل طول الزيل يقا واد مزيد كعظم طويل الزيل
حتى يتبين قوله ولنقرض له في ثلث فرائد والاد لاني اقل منها ولا في اكثر عليها
ثلث فرائد لاني اقل منها ولا في اكثر عليها ام لا جواب اوله لان ام المتصلة لا تسهل
مع عمل يريد به من تقدم السكاكي من على الباء بدل ان جعل مذهب عبد الله
لا رهم ابا التليم فثبه اهل العلم الماضية بالادباء في النفع واستعمل اسم المنبهة به
في المنبهة فتكون استعاره مفرجة واصافة الادباء الى التعليم من قيل اصانة المد
المسبب الى السبب والمعنى لانهم ابا المنع من سبب التعليم الى ان المستعارة
الاولى الى ان الاستعاره بالكناية لانها الاسم المتفق عليها الاستعاره
لا مستعار عند الخطيب في الاستعاره بالكناية من غير تقدير لاني لا اجد
المستعار وذكره في قوله في آله عا فاصله من فرض الكلام جواب سؤال
مقدر كانت سائلا سئل وقال كيف لا يكون مقدرا في نظره وذكره في آله
قونية في آله عا فاصله من فرض الكلام جواب بان ذكره في آله عا فاصله من
من فرض الكلام لا من خاف الكلام حتى يكون مقدرا في نظره بنق على جعله
المنشئة اه تفسير لقوله وهكذا ولا ان لا تجاوز اللغة اي من اللغة الى
الاصطلاح في وجه التسمية يعني ان يكون الكناية بمعنى اللغة فقط كاف في وجه التسمية

ولا حاجة

ولا حاجة فيه الى كونه بمعنى الاصطلاح ويجوز ان يكون المعنى ولا ان لا تجاوز
من اللغة الى الاصطلاح اصلا وتكتفي في الاستعاره بالمعنى اللغوي كما انه
اكتفيت في الكناية بالمعنى اللغوي ولا حاجة في شيء منها الى الحمل على المعنى
الاصطلاح فافهم لعل الامر باللفظ ليدرب الذهن الى الاحتمال الثاني
فان فيه دقة لا بد منها في اللفظ المنبهة به المشتمل في المنبهة به الاستعارة
التمثيلية عند عدم لست كذلك بل هو مجاز عقلي لا لغوي فان قلت مراد الله
ان الاستعاره التي هي قسم من المجاز اللغوي يكون عينا من ههنا اقرب الى
الضبط فلما علم مذهب الخطيب بكونه ايضا كذلك فلا اختصاص لهذه
في الاقرب بنية مذهب السلف الا انه لم يعتد بمذهب الخطيب ولو احتمل
اي ولو كان الاحاطة الى غيره محتمل في الاداء المحكم باللفظ والظان لم يذهب
الى غير هذا القول فتبين بانه اي اشاعة واطرها وله فانه بهذا الوصف انما
منه يعلمه او معنى اخر له انه مختار الجمهور وفي التفرع يستفاد اه وبما
ترك التفرع بمكان ان يكون اولي اذ فيه الاشارة الى كثير جريته الاختيار
تأمل وكثير من كلام السكاكي جميل تمهيد لوجه ادخال المص لفظ ظ
في قوله قد يشترط كلام السكاكي اه الى ان مذهب هذا اي مذهب السلف اذ
عبارة اظهر اي محاذيب اليه التفات الى من ان مذهب فيها مذهب
السلف بادعائه عائد عينة حال من المنبهة به اي المنبهة به ادعاء ان المنبهة
المنبهة به والمعنى انها لفظ المنبهة المستعمل في المنبهة به الادعاء ولو قال
في المنبهة به الادعاء لكان اخص واوضح غير ذلك ولو بالمعنى اللغوي بل اللفظ
انها مفرجة ولا كناية هناك لا بالمعنى اللغوي ولا بالاصطلاح وانما قال
غير ذلك ولم يقل لوجه تسميتها استعاره بالكناية او كناية لانه يمكن تسميتها
تسميتها كناية او كناية بانه ان استعمال لفظ المنبهة في المنبهة به الادعاء
فكان في الاستعاره كناية اي خفاء بالمنبهة الى المفرجة تأمل وان سلم فلو

صل

وجه كونها استعاره فيها اى اذا كونها استعاره هم ما سياتى عن قريب ولما
ارتكب المص السامح في رد التبعة الى المكنية نهما اللقوم اشار الى وجه السامح
بقوله يجعل قرينتها اى يجعل ما هو قرينة التبعة عند القوم ونحو دفعنا
هناك رسالتنا حيث قال فيها السكاكى ان يقول انما اردت بالمنية الطوفان
بالاخذ مع السبع ولا شك انرج يكون مستلذا في غير معناه الفذ وان يكون
عطفا على ان لفظ المشبه الاظهر ان بالكنية لانه لو دفع لادى علم ان الاستعارة
في الفعل لا تكون الا بتبعة عند السكاكى قطعا مع ان المراد به ذلك ليم الدوام
عليه مما لا يدب اى لم يدفع الى الادب بانهم لو قبلوا الاعتبار في التبعة اى
يجعل قرينة التبعة استعاره بالكناية ويجعل التبعة قرينة المكنية واستغنوا
عن اعتبارها في ان اللقوم لا يستغنون عن اعتبار التبعة يرد على المكنية
لان التبعة التي قرينتها حاله لا يمكن ردّها الى المكنية ولا يشعر كلامه اى
كلام السكاكى بانه او السكاكى يردّها مع قرينتها الى الاستعاره لكونه حقيقة
اى جديدة باسم الاستعاره في الفاية لانه جاز الفويا لا جاز في الاشارة
فيكون موافقة بها في الاستعاره في كونها جاز الفويا بخلاف ما اذا كان جاز في الاشارة
فانها وان كانت حقيقة باسم الاستعاره لكونه في الفاية فله او السكاكى ان
يبدل عن القول به اى يجعل الاستعاره التخيلية للصورة الوهمية الى قول السكاكى
في التخيلية لمصلحة الرد المذكور لان المنفع فيه اى في الرد اكثر من المنفع في
كونها حقيقة بلهم الاستعاره في الفاية وهو قبل الاستعاره والتعريف الى الغبط
وفيه ايضا انه لا مستغنى عن اعتبار التبعة بالعدول عن التخيلية الى التخيلية القوي
لما مر اننا نامل ولا يخفى ان المناسب هذا ابتداء كلام وامارة الى الرد
قد ذكره المص في غير موضعه ان يذكر اى ذلك الحديث عنده او عند السكاكى
فانه مبنى الرد عليه اى على تحقيق معنى التخيلية عنده كما كان مبنى الرد على
تحقيق معنى المكنية عنده ايضا وليس المص ان معنى الرد على تحقيق معنى التبعة

التخيلية عنده فقط والحاصل ان مبنى الرد على تحقيقها بالمناصب ذكره بعد
تحقيقها ويمكن ان يجاب عنه بان المكنية اصل والتخيلية فرعها لانها فرعها
فاختار ذكر حديث الرد عنيب ذكر الاصل ولرعاية تلك الاعمال ارتكب
السامح وقال واختار السكاكى رد التبعة الى المكنية مع ان امره ووجه
اليها انما هو قرينة التبعة والتبعة من ووجه الى قرينتها التشبيه المص في النفس
يخذ اقربى بالاعمى لا بعد ان يقال انه اقربى بالطلبين لا يصدق على
عائسى من افراد المعرف لان المتبادر من التشبيه ان يكون اركان
كلها مضمرة فالصواب ان يقال انها التشبيه المص في النفس المتروكة كان
لنوى المنية ودل عليه باثبات لازم المنية به المنية وكأنه لشره
تسايل فيه فوح لا وجه تسميتها استعاره ويمكن ان يقال وجه تسميتها
استعاره انه يشبه الاستعاره في ادعاء دخول المشبه في جنس المنية به
او استعارة للدلالة على ذلك التشبيه اثبات لازم المنية به المنية ولاحقه
تلك الدلالة انما هو ادعاء التشبيه وكأنه انما انت الضمير في قوله تسميتها
باعتبار ان استعاره وكلا الحال في ضمير كونها غير حق لانه لم يصرح بالتشبيه
بل اشير اليه بل ذكر لازم المنية والاستعاره ابلغ من البلاغة والى الكلام
الذى فيه الاستعاره ابلغ من الذى فيه التشبيه لان المفرد لا يوصف بالثبات
وجعلية المبالغة يلزم شذوذ ان احدهما بناء اسم التفضيل الذي فيه
وثانيهما كونه بمعنى المفعول ووجه الن على مع قياسه ان يكون بمعنى الناعل
والاولان يقال وهو ابلغ لان المقام مقام الضمير ووجه الفذ لانه على
من الضمير الى الفذ لزيادة التمكن في ذم السامح للعدول عنها مع
ان السياق يقتضيه اشارة الى ان عدوله مخالف للدليل العقلي والنقي
والقوم عبارة عن السلق والسكاكى ارجوا يكون ذلك التحقيق فاننا
نمن اى المند الذى ليس لما اعطاه ايانا ضد في المفعول الاول لانه لا يتعلق

غرض معتد به اخذ من قوله عليه السلام اللهم لا مانع لما أعطيت وهو كونه مطا
 بقا للواقع اذ لا خطا في سلمه انه تعالى قد وقع التثنية المقلوب بمعنى الاستغناء
 بالكنية كانت منبته على التثنية المقلوب فلما جعل المنة مشبه بها به مبالغة
 تفصيل على وجه التعليل لكونها من وقوع التثنية المقلوب حيث شبهت غرة الصبا
 وهو ضوؤه بوجه الخليفة مع ان وجه الخليفة مشبه بغيره كذلك يستعار
 اسم المنة الذي كان مشبه بها بوقوع التثنية المقلوب للمنة الذي كان مشبه بها
 في التثنية المقلوب فيكون غاية في المبالغة في كماله وكيفية لا وقد عدل على
 الطريق المعروف في الاستعارات حيث استعمل المنة المشبه بها ايها الى ان
 المنة قوية المشبه بها حتى استعملت ان يستعار منه اسم المنة المشبه بها والمراد بالمنة
 السبع تحقيقه لا ادعاء ويجعل الكلام ح او حين اريد بالمنة السبع المحقق
 كناية حتى لا يكون الكلام كان بافهام الكناية مركبة مرتبة على الاستعارات
 عن تحقق الموت اي في الاستقبال وذلك مفادته وصول المبالغة غايتها
 وليس المعنى انه كناية عن تحقق الموت في الماضي او في احوال الانسانية انما
 يقال اظفار المنة نشيت بفلاذ عند شدة مرضه واعلم ان قرينة هذه الادة
 لفظية وهي الاظفار المضاف الى المنة وقرينة الكناية حاله وعدم وجود السبع
 عند فلاذ عند المشكك بهذا الكلام فيكون هذه الكناية من جملة الكناية الثانية
 عن تحقق المعنى المحقق فلم يجز ادادته وقد احتار الشافعي فيما من ان يقال تلك
 الكناية مجازا لا كناية لوجود القرينة المانعة من ارادة الموضوع له كناية
 عن موته اي عن انه سيموت ولا يجوز من مرضه الذي هو فيه عما من تحقيقه وج
 لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنة اه اي لا يجوز فيها لا لغويا ولا عقليا
 والادعاء يقال ولا يجوز في الاظفار ولا في اضافة المنة الى المنة ليكون الاول
 اشارة الى مذهب السكاكي والفقهاء في مذهب السلي ولا اشكال في
 جعل المنة استعارته في لفظ المنة استعمال في السبع المحقق فيكون

اصطلاحه حقه لا في السبع الا دعاء حتى يرد الاشكال الذي ورد على الكا
 وجه تسميتها استعارته بالكنية في غاية الموضوع لان الكناية ح كونه محولة
 على المعنى الاصطلاحي دون المعنوي كما في المذهب الثلاثة في صور الاستعمال
 بالكنية اى في موادها ومثليتها مع الادوية حذف الصورة ولعل اشارة
 بانها ما الى ان مفهوم هذه الفريدة يخرج في المذهب الثلاثة والاشارة
 بالصورة في الاستعارات المقترحة للمشاكل لا يكون مذكورا في لفظ المنة
 والاشارة كانت مفرجة وخرجة كونه سكتية بلفظ الموضوع له اذ يجوز ذكر
 بغير لفظ بشرط ان لا يكون المشبه به لجواز ان يشبه شيئا بامرئ اه ويجوز
 ان يشبه شيئا بغيره بلفظ مجاز مرسل بامرئ وينبت له بعض خواص فلا
 الامر فقد اجتمع المجاز المرسل والمكنية ولم نعتز عليه اى على مذهب
 الاختلاف في كتب القوم والذي يلوح من كلام القوم والظواهر المراد بالقوم
 علماء البيان كلهم فيورد في الاتفاق وعدم الاختلاف فيه فيكون بل للفرق
 من عدم العثور على اختلاف الى العثور على الاتفاق من اثر القرينة كغيره
 ودرثاته البينة والمراد بالطعم امر الشيع اى الكريم والحق اه بزيادة عقبيه
 واشتد لا ثرا الفرع خاصة الطعم ليهي تغريغ قوله بكونه اه وبكونه الازاقة تخيلة
 فقد ذكر المنة في هذه المكنية بغير لفظ المنة وبغير لفظ الموضوع له بل
 بلفظ اللبس وهو غيرهما وتحقيق ذلك البينة فيه بحكمة واشارة الى الذي
 على المصنف نقل التردد على الاطلاق وما يذكر زيادة عليها اى تحقيق وما
 يذكر زيادة عليها ويجوز ان يكون معطوفا على تحقيق لانه الاتمام بالزا
 دون الاتمام بالتحليلة تاثل جمع مجلب من الخلب بمعنى الجمع واتخذ
 كذا في القاموس بمعنى ظفر كل سبع فيفهم منه ان الظفر اعظم من الخلب يطلق على
 ظفر كل حيوان والظفر لما لا نصيب من كل حيوان طائرا او مائيا انسانا وغير
 وح كونه بينهما مباينة ويفهم منه ان العاشي الصائل لا يطلق عليه والظفر

لد

ولاد والمخيل تاتل ونثبت زيادة على القرينة فيكون ترشيحا وسوء حساب
الكشاف فانه يجوز كونه ذلك الامر مستقلا في معناه المجازي اي فيه مستقلا في
لفظه على خذ في المعنى ويجوز ان يستعمل ام ايضه وانما المجاز في الاثبات
لا في اللفظ لان الاثبات هو المجاز وزعمه ممكنه الاصل واما لفظ الملايم في
في موضع الاصل فيعني البيان الترشيع الفدان البيان هو قوله وانما المجاز في الاثبات
فانه وقع في السلق بيان الوجه تسمية قرينة المكينة مجاز في الاثبات كما سيخرج به
قريب فيما رايانا ما مصدرية وكثيرا ما يجعل المصدر جنتا والمفعول ليس كلام
السلق في سدة رايانا كلامهم في هذا المقام الا في التخيلية او موصولة والماء اند
محدوف والمفعول ليس كلام السلق في المكتب التي رايانا في هذا المقام الا
في التخيلية وانما قيدنا ذلك كلامه له تخير زاعم الوقوع في الكذب وهو في النور
بان تنبئنا فانقص ويستتونه اي اثبات ذلك الامر للمنية فيجب تخصيص ذلك
الامر في الموضوعين بما لا يتم الاستعارة المكينة الا به تبصير البيان والتسمية
على طريقة القوم وتسمية اي ذلك الاثبات وقع من السلق بيان لا يستحق
او عند السلق فلا يتوهم هذه العبارة انه التسمية بالتخيلية ليست بهذا
من السلق ووجه التسمية جوابا لسؤال مقدرا سببه قوله فيجب تخصيص
بما لا يتم اه نقدره ان اخصصة الامر في الموضوعين بما لا يتم الاستعارة
الادب واخرجت الترشيع فيكون وجه التسمية ما ساء دخول الفيد فيه فيكون
تخصيصه فاجله بقوله وجه التسمية اي اذا وجد في شيء اخر ليس موجبا للتسمية
اي تسمية ذلك الشيء الاخر بذلك الامر في كونه مستقلا مختلا وكذا في كونه مجازا
في الاثبات ويجوز ان يكون بعدم انفكاك المكينة عنها ولو قال ويجوز ان يكون بها
لكا او لا ولمن اظهر ما خفي وعرض عما ظهر وعرض عدم انفكاك التخيلية
عن المكينة فانه يجمع عليه وصاحب الكشاف قال بان انفكاك المكينة عنها
التخيلية فاما قرينة المكينة عناء التخيلية فانه قرينة المكينة عناء قد يكون

وقد يكون تخيلية كونه استعارة تحقيقية بل ينبغي ان يجوز كونها مجازا من سلا
في بعض المواد هو المادة التي شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع للملايم المنسب
والا لم يمنع تكون القرينة تخيلية وذلك بسبب المنسب في القرينة الرابعة الى ان المادة
التي وجد فيها المنسب به ملايم المنسب فيستعار منه لفظ الملايم المنسب وان لم
ينسج استعماله فيه وان لم يوجد كما في اطفال اللينة تكون القرينة تخيلية والنقص
لا بطلان على سبيل التصريح قال صاحب الكشاف اشارة الى اخذ هذه القرينة
من حيث تسميتها العهد بالمجمل فيكون الى الاستعارة بالكنية عنده لفظ
المنسب به المستعمل في المنسب المراد باليد بالاثبات خاضعة المنسب به ويجري ان يكون
القرينة التخيلية بالاثبات المنقص الحقيقي للعهد وهو تفرق طامات المجمل
لبعضها فبعض فيكون مجازا في الاثبات ايضه اي كما يجوز ان يكون القرينة استعارة
تحقيقية بالاثبات المنقص المجازي للعهد فيجعلها ان القرينة استعارة اي المنقص
الى هذه الاحوال وهو جعل القرينة التخيلية ما يمكن ذلك اي جعل القرينة
التخيلية لا غير وهو التخييل ومن هنا اي من اشعار كلامه بانها يمكن
جعل قرينة المكينة استعارة تحقيقية لا يلتفت الى جعل قرينتها التخييل نشأ
ما ذكرنا القرينة الرابعة فالاولى تقديم الرابعة على الثالثة الداء يقال ذكر
المص مختارة بعد ذكر المذاهب الثلاثة في التخيلية ولا يخفى انه اي مجرد
التعبير عن ملايم المنسب بما وضع للملايم المنسب به قرينة ضعيفة فكيف
يعتبرها صاحب الكشاف فلا بد ان يقول كلامه بعد التأويلات
الثلاثة التي اشار اليها الشارح ان المنقص المستعمل في معناه الحقيقي شاع
استعمال المنقص في مقام اعادة اداء لانه مستعمل في ابطال العهد فيكون
استعارة تحقيقية وهذه الامارة ايضا يكون بطريق الكناية او في اظهار
العهد وهذا الاظهار ايضا يكون بطريق الكناية مطلقا في جميع المواد
والتخييل كان هب اليه السلق والخطيب فخره اي مجرد التخييل القرينة اثا

انما كانت الثالثة لانها اضعف المذاهب الثلاثة جواز السكاك كونه اى كونه
 الاملى لفظه على حذف المضاف الى المضافين وايضا افعال القلوب ما
 رايها من الادب بصر تقيضي مفعولا واحدا وما مصدرية وكثيرا يجهل
 حسبا كقولهم اتيتك خفوق النجم اى وقت خفوقه ببيانهم اى بياض القوم
 وتفسيرهم للتخييل على مذهب السكاك وهو متنازع فيه للفعلين اى
 مفعول به للمفعول الثانى فقط وما قوله ان السكاك جعل الاستغناء
 التخييلية فهو مفعول ثان للمفعول الاول على تقدير امتناع اوقايم مقام
 مفعوليه على تقدير ان يكون مفعولا للمفعول الثانى فقط والمعنى على تقدير
 التنازع فى المفعول الاول ببيانهم اى رينا بياض القوم للتخييلية على
 مذهب السكاك اى السكاك جعل اه مدّة رايها ببيانهم للتخييلية على
 مذهب وما على تقدير عدم امتناع فيه فيكون المعنى رايها الى السكاك جعل
 الاستغناء اه مدّة رايها ببيانهم ولا يجوز ان يكون الرويتان من
 افعال القلوب اذ يلغون التقييد بالمصدر والمخبر الا ترى ان قولنا
 رايته اكرى مما رايته كرى ما كلام لغو وتقييد بلا فائدة بخلاف
 ما رايته ديدا رايته كرى ما او رايته اكرى مما رايته فانه مفيد واعلم
 ان فائدة التقييد بالمصدر المحقق التزمه نوعا الموقع في الكذب
 ولم نعلم غلط رايها الاول غلوه اى جانب غير المص على نسبة التميز
 الذى هو مستلزم للموجب والامتناع اليه اى السكاك ذوه الترجيح اى
 ترجيح احد الطرفين على الاخر والتعيين اى تعيين ذلك الترجيح وهو
 استعمال لفظ المذهب به فى الاموال على اقوى الجوز عننا في مقابلة الامتناع
 فقط فيتناول الوجود كما فى قول ابن الحاجب فى الكافية ويجوز صفة
 للضرورة او امتناعا سبب وانما عبر عن مذهب به بتلك العبارة الوجهية
 بخلاف المعنى تنبها لمذهب به وانه مما ينبغي ان لا يجوز فضلا عن ان يرجح

او نفوا الجوز عننا في مقابلة الامتناع والامتناع بدليل اى الملازمة
 التنازلى نقل عن الكسافى ان فرنية المكنية عنها اما من مقدار وعنى
 كاللاظهار ولم يحتجك لانيات فى انبث الربيع البقل والزم فى يزم الاثر
 المجند ويستفيد اى اللفظ الدال على ذلك لا على حذف المضاف وعلى الد
 مستخدم او يوفق اوجه تسمية بالاستغناء فلا خلاف فيه لانه اى لا لا
 الوعى مما قبله التميز راجع الى الما الموصولة استعمال بالرفع على ضله
 فى المنية الادعاء وحده الادعاء هو الذى حمل السكاك على امتناع الامر
 الوعى وذلك التعمين حاصل لى الجارة وهو الطريق العظيم فالسكاك
 الفاء للتخييل ويجوز ان يكون للتقريع من انهاء المعنى المحقق به بياض الموصولة
 للملازم المنية اى المقتضى حذف المضاف حاله المعنى اى كائن اللفظ
 الملازم المنية به المنية متعلق بالاثبات اى استكمال صفة عدل اليه ولا
 يرد داع المية اى الى ذلك النوع كما ترى انه لا داع اليه وعدم الداع الى ذلك
 النوع واه كما امل مفعولا لكنه بدى مقل منزلة المطبوعة البائدة فلما
 قال كما ترى بل الداع موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة وهو انه يفسق
 بذلك القرينة ويؤيد قوتها سوى طلب استعمال لفظ الاستغناء مع
 اضافة المصدر الى الفاعل وقوله ذلك مفعوله والمثار اليد نوعا صورة
 وتسمية استعمال فيه اللفظ ذلك الا من الفريدة الرابعة كونه رايته باعنا
 الزمان وتاخر مختار المصعب المذاهب الثلاثة المتقدمه تابع حقيقى
 غير وصى يشبه رادى المنية به اى تابعه كان اى اراد المنية به اى لفظ
 باقيا على معناه المحقق فيه انه لا يلزم من عدم المناهية عدم علاقه لغو
 فيناؤه على حقيقته ثم بناء على مختاره وقد عرفت من شاذ اى منشا
 هذا المختار وهو قول صاحب الكشاف فى تفسيره ينقصون عهد الله
 كما من ونسبة اى فيما احتار المص واستنبطه كلام المكشاف لجواز ان يكون

ذلك المبدأ على المعنى الحقيقي كما نشأ فيما اذا لم يتبع اه ووجه سادس ذكره المصنف
 اي المباحث بحسب سادس ذكره المصنف مخالفا لما ذهب اليه صاحب الكشاف
 انه لا ريب وعناية جانب الاستغفار وتلك الرعاية تحصل بان يكون الجواب
 لغويا اذ لم يمنع اى المذكور الرعاية في منعها من جانب المعنى بان لم يكن
 المنع تابع لذلك بل هو ما فيها حقيقة فيه انه ما نفي احدهما
 عدم وجود ذلك التابع للمنشأ وثانيهما عدم شمول استعمال لفظ رادف
 المنشأ لانج لم يوجد قرينة ما نفي ارادة ما وضع له وذلك موجب ايضا
 لبقاء اللفظ على معناه الحقيقي والصواب سابقا في الكشاف وبيانه
 اي الوجه الذي ذكره المصنف سابقا اي الوجه الذي سبق ذكره في اخر الفريضة
 الثانية وهو قول الشافعي ولا يخفى جعل القرينة مطلقا للتخييل اقرب الى
 التطبيق ان جعل الجميع بدل مما سبق اذ لم يكن فيه اى في الجمل على نحو
 كلفة ونفسى كما في مذهب السلف او طمى الجمل على نحو بان يكون بعض
 افراد قرينة الملكية حقيقة وبعضها استغفار مترتبة فيه اشارة الى ان
 في مذهب السكاكي كلفة وتقسما وان كان الجمع على ما ذهب اليه على نحو واحد
 مع ان خلوص القرينة الى التخييلية عن الضيق مطلقا اى على جميع المواد
 ندموا اليه اى على جميع على نحو واحد بشرط عدم المكلف ومذهب
 السلف بخلاف مذهب السكاكي واختار المصنف القرينة بينهما ضعيفة لا
 مطلقا وبخلاف مذهب الكشاف واختار المصنف القرينة بينهما ضعيفة
 لا مطلقا بل في بعض المواد وكأنه اثباته اى اثبات رادف المنشأ به لا للثبوت
 لا نوع صورة فيه ما يحتمل لا ما اطراد لا لفظ رادف المنشأ به استعمال في صورة
 وتسمية شبيهة اياه اى رادف المنشأ به اى المنشأ متعلق بالتوهم اى كفا
 محال بان اى صورة مفعول مطلق لقوله باقيا او كاشيات المحال بان
 اى او صورة مفعول مطلق لقوله اثباته في قوله وكان اثباته قرينة على لفظ

على لفظ المصدر اى على صلة الرد مفوض اليك فليكن يرد كل تقدير الى
 ما هو له والسلام عليك ان ردت كلاهما الى ما هو له والادب البليد
 في هذه التطويل ولو ثبتت عليه التوراة والانجيل كان اى لفظ رادف
 المنشأ به مستغارا لذلك التابع على طريق التفرع فيه انه لا يكتفى بذلك الا
 بل لا بد من ذلك وجود القرينة المانعة ارادة الحقيقة كما ترى ولهذا اعتبر
 صاحب الكشاف مع ذلك الشيوع اذ عرفت سادس ذكره القرينة الاربعه فالاحتمال
 الذي ذهب اليه على التخييلية في القرينة الملكية عند المصنف لا عند غيره فانها عند غير ثلثة
 احدها كوة الجميع اى جميع افراد التخييلية حقيقة وهو مذهب الخطيب وثانيهما
 الاقسام الى الاستغفار المقترضة والحقيقة وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثها
 كوة الجميع استغارة تخيلية وهو مذهب السكاكي ورابعها الانقسام الى
 التخيفية والتخييلية وهو مختار المصنف والفرق بينه وبين صاحب الكشاف انه
 انه لم ينقل عن صاحب الكشاف التسمية بالاستغفار التخييلية في اى ان كان رادف
 المنشأ به باقيا على حقيقة بخلاف المصنف انه ستماء استغفار تخيلية كما ترى
 فلذلك قال الشافعي في مذهب صاحب الكشاف ينقسم قرينة الملكية الى الاستغفار
 المقترضة والحقيقة وفي مختار المصنف ينقسم الى التخييلية والتخيفية ولذلك ترد
 اقسام الاحوال اعلم ان اصل الاحوال لا ترد على ما ذهب اليه الاربعه وان
 مذهب السلف ومذهب السكاكي لا يخجلون التعدد من زيادة اقسام
 الاحوال باحتمال المجاز المرسل لا يتصور هذا في مذهب صاحب الكشاف واختار
 المصنف تأمل بما عرفت من غير تردد في احتمال المجاز المرسل في قرينة الملكية لان
 الاستقلال في زيادة تلك الاقسام فعليا بالادعاء على بيان تلك الاقسام
 لك وعليك بالاقبال على استخراج تلك الاقسام بدقة المنظر واحمد الله
 الذي علم الانسان ما لم يعلم على كل حال سواء الكفر والضلال كما يستحق صفة
 مفعول مطلق محذوف لقوله بعد وسيبقى معنى يزيد على قوله بعد

ويجعلها يكون بعد معنى يسمى بقرينة ما قبله وتغيير السلوب لتفشي ما زاد
 على قرينة المصرفة من بيانية ملازمات الطبعية ترشيحا للمصرفة كذلك تأكيد
 لقوله كما بعد ما زاد على قرينة الملكية من الملازمات الظاهر ان المراد بملامة الطبعية
 بقرينة ملامة فلا يتناول ترشيح الملكية على سبب الكاكي ترشيحا لها وانما ان
 يقوله لها وقرينة المصرفة ليظهر من ابله مع قوله لا في ويجوز جعله ترشيحا للقرينة
 المفهوم مستلزم بينهما اي بين المصرفة والملكية بل عليه قوله فيما بعد ولا يخفى
 ان الاشتراك بين المصرفة والملكية هو ان يخص الترشيح بل يستلزم التجريد ايضا
 وهو لا يلزم المستعار منه خرج من ترشيح كنية عند الخطيب فلم يكن جاسعا وخلص
 فيه القرينة ولم يكن ما انفك الا ان يقال المراد بالمستعار منه ما يكون مستعاره عند
 السلف ويقترن الاستغارة اي يكون الترشيح موضوعا للمفهوم مشترك بينهما وبين
 التشبيه وهو ما يلزم ان يكون بعد تمامها فخرج بها القرينة لان القرينة لا
 تقتضي الاستغارة بل بها تغير الاستغارة او تكون الترشيح موضوعا للمفهوم
 مشترك بينهما وبين التشبيه وهو ما يلزم اذ ايضا اي كما كان مشترك بينهما وبين
 التشبيه لانه الاشتراك المقتضي علم المفهوم الثالث للترشيح ذلك تحصيل ذلك
 المفهوم المشترك بينهما وبين التشبيه والنجاز المرسل مما القبان اليك واما
 سبيل المصداق وهو ما يلزم الموضوع او المصلحة ويقترن الاستغارة او
 النجاز او التشبيه له معنى لقوله ما زاد على قرينة المصرفة بل يقع الخطاب في
 الفصل به حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا بالزيادة على القرينة وانما يحتاج
 الى ذلك التقييد التجريد وكذا الا معنى لقوله ما زاد على قرينة الملكية بعد ترشيحا
 الى سبب الكاكي لانه ذكر ملازم المصلحة ان يكون ترشيحا للملكية
 عنده وهو قرينة الملكية على رايه بل الترشيح عنده في الملكية يجب ان يكون
 ملازمات المصلحة الذي هو المستعار منه في الملكية على سببه بل لا بد ان يكون
 زائدا على قرينة التخييل ايضا اي كما انه لا بد ان يكون زائدا على قرينة الملكية

لمادة التنبه لعل لا يخلط حفظ التورية وحاصله ان اشكال حفظ التورية
 لم يستعمل في لوازم معانيها مع قرينة ما انفك عن ارادة الموضوع بل انيد الموازم
 سبيل الكناية التريفية وفي بحث لا ان ظاهر كلام القوم انما مستعمل في اللوازم
 على سبيل المجاز ووجه الكناية لوجود القرينة المانعة اذ ارادة الموضوع لم يعلم علم
 الخطاب بالحكم لكن من غرض الكلام اي من جانبته وناحيته واذا قيل في عرض فلا يكون
 معناه في التقرين بل يقال نقلت اليه من عرض بالفهم اي من جانب وناحيته ولا يغير
 اللفظ مجازا ولا يكون في كناية حقيقته فتبين ان يكون كناية يؤدي ذلك جعله من
 قبيل المسلم من سلم المسلمون فانه كناية وقدر انفا ما منه فتذكر من كونها
 حقيقته اي كلها او مجازا كذا او بعضها فالتقديم المقتضى لا خلاف في القسم الاخير
 بدليل قوله واما الثاني انه لا خلاف حقيقة ما انفك من حلول الحق فيها اي من تفرده الحق
 في القلوب فانه منه احوال الله في نفسه حقيقة فمرادهم على استحباب الكفر واللعن
 صوابا مستقبل الايمان والطاعة بسبب اعرانهم في النظر الصحيح بالحقم على الاواني
 في انهما ما انفك فاما هذه الرتبة ما انفك من نفوذ الحق في قلوبهم كما ان الحق على
 على الاواني ما انفك من النور فيها ثم استيعوا الحق لتلك الرتبة ثم اشتق من ذلك فكون
 استغارة تبينة وهو مجاز في المفرد بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم
 الله عليها اي خلقها عديم الاستغارة بالذات بحقيقة او مقدرة اي سواء كان القلوب
 بحقيقة كقلوب البرهان التي خلقها الله تعالى كحقيقة او مقدرة ثم استيعوا
 الجملة الدالة على المصلحة في قولهم ان لو تقدم رجلا ونقدم اخرى فكما
 ان ليس هناك من الخطاب تقديم وتاخير المرسل فكذلك ليس هناك من الله تعالى
 منع من قبول الحق غاية الامارة اعظم هنا مجاز كما في كناية الكشاف المحقق في
 في تلك الكناية شبهت حال قلوبهم بحال قلوب محفنة او مقدرة ختم الله عليها
 بتقديم محفنة او مقدرة على قوله ختم الله عليها وموافقا مما في هذه الكناية
 لا ختم الله الاولي لها وحدها الا شتان من قبيل الموقوف على الموقوف عليه وحده

التمثيل بها حق العبارة وخص النسبة الى التمثيل او خص التمثيل لانه فضل التثنية
 او شرفها في نظر البلوغ كذا اي كمال عدم متبدل يشارك فيه العوام والخواص وهذه
 الاستعارة المبنية على تشبيه المركب بالمركب مشارف من البلاء لغة تشبيه
 البلاء لغة في النفس بالميدان استعارة مكنية وثبات الفرسان لها تخيلية
 وذكر المشار ترشيح المكنية والتخيلية واحكم على تلك الاستعارة بانها مشارف من
 البلاء لغة مجاز عن الناس اثار البلاء لغة على ان تشبيه المركب بالمركب المبنى على تلك
 الاستعارة ايضا من اثار علم على جعل الاستعارة او مفعول به لقوله تعالى اي لا
 يرتضي بابا على اي ان امكن اي جعل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعددة
 ويجعل عليه اي على المركب اي على الاستعارة في المركب ما اسكن اي كلام عدم اليجاز
 من فضل مثل هذه الرسالة وتوحيها فانها اليجاز من فضلها بجزء ان يكون
 من الاستعارة المكنية ايضا مكنية والذي يدور في الخلد انه هل يستعمل المكنية للمكنية
 استعارة تمثيلية اولاد فيه تردد وعلى تقدير عدم التسمية بخجل صدر القوم الجازم
 في الاستعارة التمثيلية ولا مانع من ذلك عطف على قيل عطف المكنية على المفعول
 انفس حق عليه كلمة العذاب اذ كانت تنقدس في النار اصل الكلام ان حق
 عليه كلمة العذاب اذ كانت تنقدس جملة شرطية دخل عليه جملة الانكار و
 الفاها الجزاء ثم دخلت الفاء التي في اولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام
 انت مالك امرهم في حق عليه العذاب فانت تنقدس كنوت الهمزة في الجزاء
 لتأكيد الانكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك ولذا لانه على انه علم
 حكم عليه بالعذاب فهو كالموقع فيه لا متناع الخلق فيه وان اجتهاد النبي عليه السلام
 في دعائهم على الامانة سعى في انقاذهم من النار نزاد دل عليه قوله تعالى
 عليه كلمة العذاب علم استحقاقهم العذاب وعلم في الدنيا منزلة دخولهم
 في النار في الاخرة على طريق الاستعارة بالكتابة في المركب حتى يتروى عليه تنزيل
 بلذ النبي وم في دعائهم على الامانة منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملأ حيات

فيه ان قرينة التخييلية ليست الا المكنية فيما راينا كما ان قرينة المكنية ليست
 الا التخييلية فليت شعري ما وجه ما قاله ان قال ان يقال قرينة التخييلية
 لا تزيد على قرينة المكنية فلا تغفل فان الاستعارة لا تتم بدون القرينة فتكون
 قرينة التخييلية داخلية في قرينة المكنية وفي اكثر النسخ اذا يقال الداخل
 في قرينة المكنية اذ وجب لاداء يكون اضافة القرينة الى التخييلية بيان فيج
 الى النسخة الاولى ولا يخفى ايضا اي كما لا يخفى انه لا معنى لقوله ما اذ علم
 قرينة المكنية او ايضا اي كما يشمل الترشيع والتجريد ما اذ علم قرينة
 المكنية والمكنية ويلازم المستعار له بل الاشتراك في الابل لا يخفى ان الاشتراك
 بين التثنية والمجاز المرسل ايضا اي لا يخفى الترشيع بل يشمل التجريد و
 مفهوم التجريد المشترك بين المكنية والتثنية والمجاز المرسل هو
 ما يلازم المعنى المجازي او المكنية وبقاها المجاز او التثنية اذا يقال
 التخصيص اي تخصيص الاشتراك بالترشيح مجزوا اصطلاح لا تخصيص
 واقع لجزء الاشتراك في التجريد وكان انما تقضى الاشتراك في الترشيع
 دون التجريد اتماما بشارة لشرفه وبلفيته والاشتراك في التجريد يعرف
 بالمقايضة عليه فاعرف اي فاعرف ان التخصيص مجزوا اصطلاح ولا يلزم
 من التخصيص الاصطلاح ان اختصاص الواقع ولو لم يستعمل لاجل التخصيص
 الزائد على القرينة تجزئ فانه لا يكون تجزئ في نفس الامر من توابع الاسماء
 بل الاسماء من توابع المحاسن وكثيرا ما لا يعتبر المحاسن بالاسماء
 بل بقيت بل اسم ويجوز جعل اي ترشيح المكنية ترشيح التخييلية ان
 كانت قرينة المكنية استعارة تخيلية كما ذهب اليه صاحب الكشاف واختار
 المصنف اما الاستعارة التخيلية فتكون الترشيع لها ظلالا كما نش
 الاستعارة المكنية التي لم تكن قرينة المكنية وكذا التخييلية كونه التخييلية
 لها ظلالا كما ذهب اليه السكاكي واما التخييلية على ما ذهب اليه السكاكي فيجوز

فيكون ترتيبها بالذات الشيعي كالتكليف لقوله ايضا الاول قوله لا راد
 المصحة او زيادة المكنية بل الاول تركها لان المقام يقتضي تنبيه على
 بمخوف اخرى حتى يرتفع استبعاد الخصم بخلاف تنبيه المخوف باسم حتى فلا
 وجماعينكم انهم حوال ذلك التنبيه ويقولون قياس مع الفارق ويجعل
 نفسه تخييل وهو مذهب السكاكي او يجعل نفسه استعار تخيلية
 وهو مذهب صاحب الكشاف او يجعل اثباته تخيلا لا لنفسه وهو
 مذهب السليق وعليه صاحب الكشاف في بعض المواد وبين ما يجعل
 لا يدعيه اي على فريضة المكنية وترشيحها المكنية او للتخييل
 اختصاصا وتعلقا به ابا المصنف به متعارف فيه لقوله اختصاصا وتعلقا
 فهو القرينة سواء كان مقفلا او مفتوحا استويا في القوة فاسبقها
 دلالة على المراد بقوة فريضة المصحة لان ما ينشأ من قوة الاد
 الاختصاص والظاهر ان ما يخطر في تنبيهه به السامع على المراد وما
 سواء ترشيح او غير ذلك فالاعتبار بالدلالة على المراد لا بقوة الاختصاص
 عند الشايع ولا يخفى انه لا وجه ان يجعل الجميع او جميع الملايات مرتبة
 وكذا ان صاحب التلخيص المكية قد يكون واحدة

وقد تكون متعددة

تمت الكتاب بعمود الله الملك

الوجهاب ومنه التوفيق والرهام

الصواب والبداهة

والماضي من

يدافق العباد

الحق بالحق والتقدير ان اكرم الله بالجنات العاليات
 عتقا بها الحاي مصطفى عن الله له ولوالده ولوالديه ولوالديه
 والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات في تاريخ ١١٥٢

Süleymaniye U. Kütüphanesi	302	
	it No.	302

7716

